مجموعه رسائل کنزهائی ... حکمیه ...

١) شرح الدوانی علی رسالة فی اثبات الجوهر المفارق للطوسی

[illegible]

٦٦٠

الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي بشير آغا دار السعادة الشريفة
لسنة ثمان وخمسين ومائة
وألف

هذه المجموعة اللطيفة من وقف حضرة مولانا صاحب الخيرات الحسان ساحب ذيل الجود والاحسان
منور مصابيح المقاصد بانوار العناية مصحح معاقد المراصد بمصابيح الكفاية جامع محاسن العلم والعمل
حائز مجامع البر الاكمل الا وهو آغا دار السعادة الحاج بشير وفقه الله للخير المزيد والبر الكثير
من هو على كل شيء قدير حرره الفقير الى الله سبحانه وتعالى محمد امين المفتش
باوقاف الحرمين المحترمين عفي له

بعد حمد الله مبدع الحقايق والصلوة والسلام على رسوله مظهر الدقايق وعلى
آله وصحبه من كل بارع فايق يقول الفقير الى عفو ربه الحقيق محمد بن اسعد
الصديقي لما اشتوق لى مطالعة الرسالة التى اخترعها افضل المتاخرين
واكمل المحققين الخواجه نصير الملة والدين محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله عليه
في اثبات الجوهر المفارق المسمى بالعقل الكل سنح لى اثناء المطالعة دقايق
لا يطلع عليه الا واحد بعد واحد لا يهتدى عنها اهل حقايقنا كل وارد آرد
ان ابتهما صونا لها عن الضيعة فان آفة العلم النسيان واعيذها بالله
لواحد الاحد من شرع كل غامز عند وحاسد حسد والى الله ارجى هو اهل
التقوى والتزمت ايراد لفظ تلك الرسالة ممزوجا بما سنح من الزوايد
تكثيرا للفوايد وتيسيرا للعوايد وهو ولى التوفيق وبيده ازمة التحقيق
قال شكر الله سعيه انا لا نشك في كون الاحكام اليقينية التى
قد حكم بها اذهاننا مثلا الحكم بان الواحد نصف الاثنين او بان
قطر المربع لا يساوى ضلعه او يحكم به عطف على قوله قد حكم بها اذهاننا
والمراد به ما يختص ما يحكم به مما لم يسبق اليه ذهن اصلا بعد ان
يكون نقيضا مطابقا لما في نفس الامر قوله مطابقا خبر لقوله كون
الاحكام يعنى لا نشك في كون بعض الاحكام الصادرة عنا وهى





اليقينيات مطابق لما في نفس الامر وانما عطف قوله او يحكم لا على قوله
قد حكم لدفع وهم من يتوهم ان المطابقة لما في نفس الامر عبارة عن
المطابقة لما في ذهن من الاذهان ولا في ان الاحكام التى يعتقدها
الجهال بخلاف ذلك غير مطابق لما في نفس الامر وتعلم يقينا ان المطابقة
لا يمكن ان يتصور الا بين شيئين متغايرين بالتشخص لاقتضاء
النسبة تغاير المنتسبين وفيه بحث اذ يكفى التغاير الاعتبارى
ولئن قال المطابقة بخصوصها يقتضى التغاير التشخيصى ضرورة
ان الشئ لا يوصف بالمطابقة بنفسه قلنا الحقايق لا يقتضى من
قبل الاطلاقات العرفية فلعل ما يوهمه العبارة من المطابقة
المقتضية للتغاير الحقيقى يرجع الى الاتحاد الذاتى عند التحقيق
اليس لفظ الايقاع والانتزاع يوهم كون الحكم فعلا وليس كذلك
وليس لفظ الاتصال يوهم امرا عرضيا ثم التحقيق عندهم انه جوهر متصل
في ذاته الى غير ذلك كما لا يخفى على من تتبع المطالب الحكمية ومتحدين فيما
يقع المطابقة تحقيقا لمعنى المطابقة ولا نشك في ان الصنفين المذكورين
من الاحكام يتشاركان في الثبوت الذهنى لكون كل واحد منهما معلوما
للمعتقد حاصلا في ذهنه فاذن يجب ان يكون للصنف الاول منهما دون الثانى
ثبوت خارج عن اذهاننا يعتبر المطابقة بين ما في اذهاننا وبين بينه
وهو الذى يعتبر عنه بنفس الامر فيكون الاول مطابقا لما في نفس الامر دون
الثانى اذا تمهد هذه المقدمة فنقول ذلك الثابت الخارج اما ان يكون
قايما بنفسه او متمثلا في غيره والقايم بنفسه يكون اما ذا وضع او غير

ذي وضع والأول صح لوجوه الأول فلأن تلك الأحكام غير متعلقة بجهة
من جهات العالم ولا يرتاب مميز ان كل ذي وضع متعلق بهما فلا شيء من
تلك الأحكام بذي وضع والا لم يطابق ما لا وضع له لامتناع المطابقة بين
ما لا يختص بزمان ومكان وبين ما يختص بهما ثم لما استشعر عليه ان
يقال ان اختصاص احدهما بالزمان والمكان دون الآخر لا يمنع المطابقة
مطلقا قال لا يقال انها تطابق ذوات الأوضاع لا من حيث انها ذوات
اوضاع بل من حيث هي معقولات اي من حيث انها اذا حصلت في
العقل كانت هي بعينها ثم انها لا يقارن الأوضاع من حيثية اخرى
اي من حيث الثبوت في الخارج عن الذهن كما يقال في الصور المرتسمة
في الأذهان الجزئية انها كلية باعتبار اي باعتبار التجريد عن التشخصات
الذهنية وجزئية باعتبار آخر هو اعتبار التشخصات الذهنية لأنا
نقول الصور الخارجية المطابقة بفتح الباء اذا كانت كذلك كانت قائمة
بغيرها فيكون باعتبار حلولها في محلها ذات وضع وباعتبارها في نفسها
مع قطع النظر عن المحل غير ذي وضع كما في الصور الذهنية وفي هذا الغرض
كان قائما بنفسه لان الكلام في هذا الشق هف لانه خلاف المعروض
ولقائل ان يقول لا ينحصر تغاير الاعتبارين اللذين بهما يتحقق الوضعية
والتجرد عن الوضع في اعتبار المحل وعدم اعتباره بل يمكن ان يكون لتلك
الأمور ثبوت آخر وهي ذات وضع بحسب تلك الثبوت ثم ان الأحكام
الذهنية مطابقتها بمعنى انهما اذا حصلت في الخارج كانت هي واذا
حصلت تلك الخارجيات في العقل كانت هي كما اشرنا اليه اولا فلم

يبطل



يبطل ذلك الاحتمال لا يتم الدليل والتشبيه بالصور الذهنية في مطلق
تغاير الاعتبارين اللذين لاجلهما يتحقق الحكمان المختلفان وليس
الغرض التشبيه من كل وجه ليتوجه الجواب المذكور واما ثانيا فلأن
العلم بالمطابقة لا يحصل الا بعد الشعور بالمتطابقين ونحن لا نشك
في المطابقة مع الجهل بذلك الشيء من حيث يكون ذا وضع ولقائل ان
يقول معارضة لا نشك في المطابقة مع الجهل بذلك الشيء من حيث هو
غير ذي وضع والا لم يحتج في اثبات تجرده بالبرهان واما ثالثا
فلأن الذي في اذهاننا من تلك الأحكام انما ندركه بعقولنا
لكونها احكاما كلية اولان الحاكم هو العقل واما ذوات الأوضاع
فلما ندركها الا بالحواس او بما يجري مجرى الحواس فهي الظاهرة والمطابقة
هي المعقولات والمحسوسات من جهة ما هي محسوسات لح ولقائل
ان يقول لم لا يجوز ان يكون المطابقة لا من حيث هي محسوسات
بل كما ذكرنا من قبل والثاني هو ان يكون ذلك والقائم بنفسه غير ذي
وضع هو ايضا لأنه قول بالمثل الافلاطونية لقائل ان يقول كون
تلك الأحكام مطابقة لأمور ثابتة بنحو آخر من الثبوت قائمة بانفسها
في ذلك النحو من الثبوت مما ليس بديهي الاستحالة ولا مبرهنا
سواء سميت بالمثل الافلاطونية اولا والبرهان الدال على امتناع
المثل الافلاطونية لا يدل على امتناع هذا المعنى بل يدل على ان
الماهية المجردة غير موجودة في الخارج كما حقق في موضعه وان
اراد بالمثل الافلاطونية عالم المثال فهو خلاف المصطلح ومع هذا

فلانه استحالة الى ان يقوم عليه الدليل ولم يبرهن عليه ارسطاطاليس
الا ان قال انه لا يلزم ان يكون في الخارج افلاك سوى هذه الافلاك
وعناصر سوى هذه العناصر وحركات وسكونات الى غير ذلك وهذا كما
لا يخفى محض استبعاد واما ان يكون ذلك الخارج المطابق به متمثلا
في غيره فينقسم ايضا الى قسمين وذلك لان ذلك الغير اما ان يكون ذا وضع
او غير ذي وضع فان كان ذا وضع كان المتمثل فيه مثله وعاد الحكم المذكور
اي في الشق الاول من امتناع المطابقة لكون تلك الاحكام غير مقيدة
بوضع وزمان ومكان وهو الوجه الاول من الوجوه المذكورة في
الشق الاول ومن انه يلزم ح ان لا يشعر المطابقة الا بعد العلم بذلك
الشيء من حيث هو ذو وضع وهو الوجه الثاني ومن انه يلزم ح ان
يكون تلك الاحكام يدركه بالحس لان ذوات الاوضاع انما لا يدرك
الا بالحواس واقول في كل منها ما عرفت على انه يرد على الشق الاول بخصوصه
انه وقع لا يراد المصدر به يقال بانه يلزم ان يكون قايما بالمحل وكلاهما
على ما فرض عدم قيامه بمحل فاذا انتهى الكلام الى ما يختص بكونه غير حال
في محل فلا يرد مثله على تقدير الحلول اصلا كما لا يخفى فبقي القسم الآخر
وهو ان يكون متمثلا في شيء غير ذي وضع ثم نقول ذلك المتمثل فيه
لا يمكن ان يقول بالقوة وان كان بعض ما في الاذهان بالقوة وذلك
لامتناع المطابقة بالفعل بين ما هو بالفعل ويمكن ان يصير وقتا ما
بالفعل وبين ما هو بالقوة وللقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون حدوثها
في محلها مغايرا لحدوثها في الاذهان او متقدما عليه اذ الواجب





حصول المطابق به حال حصولها دايما لا بد لنفي هذا الاحتمال من دليل و
ايضا لا يمكن ان يزول ويتغير او يخرج الى الفعل بعد ما كان بالقوة ولا
في وقت من الاوقات لان الاحكام المذكورة ولجبر الثبوت ازلا وابدا
من غير تغير واستحالة ومن غير تقييد بوقت وزمان ومكان وواجب ان
يكون محلها كذلك والا لان امكن ثبوت الحال دون المحل هذا دليل آخر
على عدم كون ذلك المحل بالقوة وتقريره ان الاحكام التعينية مثل
الواحد اقل من الاثنين وقطر المربع لا يساوي ضلعه ضروري الثبوت
ازلا وابدا من غير تقييد بوقت ومكان فلا بد لها من مطابق كذلك ضرورة
ان الحكم فيها على ثبوت محمولها لموضوعها ثبوتا دايما ضروريا ولما كانت
صادقة وجب ان يكون مضمونها ثابتا كذلك فيكون محلها ايضا ثابتا
كذلك ضرورة استلزام ثبوت الحال ثبوت المحل وهذا الدليل اقوى
مما سبق اذ لا يتوجه عليه المنع المورد هناك لا يقال يرد عليه المنع ايضا
لجواز ان يحدث المطابق به في محله حال حكم الذهن او قبله لكن هناك
ايضا مطلقا غير مقيد بوقت ومكان كما في الذهن لعدم التعرض ان
يدركها غير الاذهان كلما يفتش الذهن بحكم من الاحكام التعينية متمثل
قبله او معه مضمونه في ذلك المدرك على النحو الذي افتش الذهن
به ان مطلقا فمطلقا وان مقيدا فمقيدا وان دايما فدايما وان ضروريا
فضروريا الى غير ذلك لانا نقول لما حكمنا في تلك القضايا بثبوت مضمونها
دايما مثلا فلا بد ان ثبوت ذلك المضمون دايما بنحو من انحاء الثبوت
والا لم يتحقق مضمون القضية فلم يكن صادقا وتحقيقه انا قد حكمنا في

تلك القضايا بثبوت المحمولات للموضوعات ثبوتا دائما فلا بد ان تحقيق ثبوت دائما
لها في الخارج او الذهن والا لم يكن صادقا بالضرورة ولو كان في مدرك آخر موجودا
مقيدا بالدوام فان اتصاف ما في ذلك المدرك المذكور بالصدق ايضا مما يقتضي تحقق
هذا الثبوت كما لا يخفى على من له ادنى فطنة فاذا ثبت وجود قايم بنفسه في
الخارج من غير ذي وضع مشتمل بالفعل على جميع المعقولات التي يمكن ان يخرج
الى الفعل بحيث يستحيل عليه وعليها التغير والاستحالة والتجدد والزوال و
يكون هو وهي بهذه الصفات ازلا وابدا فقد عرفت ما في الادلة من المنوع والذي
ثم من تلك المقدمات هو انه لا بد من محل مشتمل فيه القضايا الضرورية و
الدائمة ازلا وابدا فقد عرفت ما في الادلة من المنوع والذي ثم من تلك
المقدمات هو انه لا بد من محل يتمثل فيه القضايا الضرورية والدائمة ازلا
وابدا وبالجملة شيء يتحقق فيه مضمون القضايا حال اعتبار الحكم اعني يقال انما
ثبت المحمول للموضوع ان دائما فدائما وان وقتا فوقتا منذ بعد التنزل
عن بعض المنوع السابعة واذا ثبت ذلك فنقول لا يجوز ان يكون ذلك
الموجود هو اقل الاوايل اعني واجب الوجود لذا تعزت اسماؤه وذلك لوجوب
اشتمال ذلك الموجود على الكثرة التي لا نهاية لها بالفعل واقل الاوايل يمتنع ان
يكون فيه كثرة وان يكون مبدأ اولا للكثرة وان يكون محلا قابلا للكثرة متمثل
فيه ولك ان يقول فكيف يتحقق هذه الكثرة في هذا المحل ان كان من لوازم
فقد ابطله آنفا وان كان من ذات المحل لزم الشيء الواحد فاعلا وقابلا
وعلى التنزل من ذلك فهذا المحل هو اول المعلومات كما سيصرح به ولابد فيه
من جهات والكثرة ما يفي بهذه الكثرات والواحد لا يصدر عنه الكثرة ما [illegible]



بهذه الكثرة الا من جهة كثيرة ثم اقول لا يخ من ان يكون تلك الكثرة معلومة
للواجب اولا والثاني فح وعلى الاول لا يخ من ان يكون حاصلا في ذات الواجب
اولا وعلى الاول يكون الواجب محلا لتلك الكثرة فلا يصح ما قال من انه
لا يجوز ان يكون الواجب محلا لها وعلى الثاني لا يخ من ان يكون حاصلا
في محل آخر ولا في محل وعلى الاول يكون علم الواجب متوقفا على وجودها
في ذلك المحل وهو فح وعلى الثاني لا يثبت مدعاه من وجود المحل يتمثل
فيه تلك الكثرة ثم ان المص لذهوله عن هذه المنوع قال فان يثبت وجود
موجود غير الواجب الاول تعالى وتقدس ولتسميته بعقل الكلي الذي عبر
عنه في القران المجيد تارة باللوح المحفوظ وتارة بالكتاب المبين المشتمل
على كل رطب ويابس وذلك ما ابدناه والحمد لله اقول انما يثبت كونه عقلا
ان لو ثبت كونه بالفعل من جميع الجهات ولم يثبت ذلك بما ذكره بل
على تقدير تمامه انما يثبت كونه بالفعل من حيث التمثيل بتلك المعقولات
ومن الجاير ان يكون له صفات منتظرة سوى تلك المعقولات فليس
قال انا نعتبر في مفهوم العقل كونه بالفعل من جميع الجهات ولا
مشاحة في الاصطلاحات قلت فيخالفه القوم المشهور بين الجمهور
من غير ضرورة داعية في قوة الخطاء عند المحصلين ثم ذلك المحل
قد يكون نفسا فلكيا او غيره من النفوس ان امكن اتصافها
بجميع المدركات فان اراد بالعقل الكل ما يشمل المحتملات
فلا يخفى شناعته على ان من انصف اعترف بانه اراد بالعقل الكل
منها ما هو المشهور بين الحكماء وحينئذ يرد عليه المنع المذكور

بل يتوجه عليه انه لم لا يجوز ان يكون بعض الاحكام التي لم يخطر
بعد ببال احد غير موجودة فيه ويستحصل فيها اذا اخطر ببال
فلا يكون في تمثيل المعقولات ايضا بالفعل هذا
ما سنح لي من الاحكام على هذه
الرسالة اثناء الملاحظة من
دون تفرغ تام ولي في
تحقيق نفس الامر
كلام لعبد
الفقير رجو
من عناية
الله تعالى
م

قال الامام الرازي المباحث المتعلقة بكلمة لا اله الا الله من وجوه الاول
زعم جماعة من النحاة ان هذا الكلام فيه اضمار وحذف ثم ذكروا فيه
وجهين احدهما التقدير لا اله لنا الا الله والثاني لا اله في الوجود
الا الله اعلم ان هذا الكلام غير سديد اما الاول فلانه لو كان
لا اله لنا الا الله لم نكن هذا الكلام مفيدا التوحيد الحق اذ يحتمل
ان يقال هب انه لا اله لنا الا الله فلم قلتم لا اله لجميع المحدثات والممكنات
ولهذا السبب انه تعالى قال والهكم اله واحد فقال بعده لا اله الا
هو الرحمن الرحيم لانه لما قال والهكم اله واحد بقي للسائل ان يسأل و
يقول هب ان الهنا واحد فلم ان اله الكل واحد فلاجل ازالة هذا السؤال
قال بعده لا اله الا هو الرحمن الرحيم ولو كان المراد من لا اله الا هو
هذا الاله في قوله تعالى والهكم اله واحد كان تكرارا محضا واما الثاني
وهو قولهم التقدير لا اله في الوجود الا الله قلنا واي حاجة يحملك على
التزام هذا الاضمار بل نقول حمل الكلام على الظاهر اولى من ذلك الاضمار
الذي ذكرتم لانا لو التزمنا ذلك كان معناه لا اله في الوجود الا الله
فكان هذا نفيا لوجود الاله الثاني ولو اجرينا الكلام على ظاهره
كان هذا نفيا لماهية الاله الثاني ومعلوم ان نفي الماهية اقوى في





اثبات التوحيد من نفي الوجود فثبت ان الاجراء على ظاهره اولى فان
قلت نفي الماهية غير معقول فانك اذا قلت السواد ليس بسواد كنت
قد حكمت بان السواد ينقلب الى نقيضه وصيرورة الشيء عين نقيضه
غير معقول اما اذا قلت غير موجود كان هذا كلاما معقولا فلهذا
السبب اخترنا فيه الاضمار قوله كم نفي الماهية غير معقول قلنا هذا باطل
فانك اذا قلت السواد ليس بموجود فقد نفيت الوجود والوجود
من حيث هو وجود ماهية فاذا نفيته فقد نفيت الماهية المسماة
بالوجود وان كان كذلك صار نفي الماهية امرا معقولا فاذا عقل ذلك
فلم لا يجوز اجراء الكلام على ظاهره فان قيل اما اذا قلنا السواد ليس
بموجود فانا ما نفينا الماهية وما نفينا الوجود ايضا وانما نفينا موصوفية
الماهية بالوجود فنقول موصوفية الماهية هل هي مغايرة للوجود ام لا
فان كانت مغايرة له كان ذلك المغاير ماهية فكان قولنا السواد
ليس بموجود نفيا لذلك الماهية المسماة بالموصوفية وح يعود الكلام
المذكور فيتسلسل واما اذا قلنا ان موصوفية الماهية بالوجود ليست
امرا مغايرا للماهية والوجود امتنع توجه النفي اليهما واذا امتنع
ذلك نفي النفي موجبا الى الماهية او الى الوجود وح يحصل غرضنا
من ان الماهية يمكن نفيها واذا كان الامر كذلك صح ان يقال
لا اله الا الله حق وصدق من غير حاجة الى الاضمار البحث الثاني قال
النحويون لا اله الا الله مرفوع لانه بدل من موضع لا مع الاسم
وبيانه انك اذا قلت ما جاءني رجل الا زيد فقوله زيد مرفوع بالبدل

لأن البدل هو الأعراض عن الأول والأخذ بالثاني فصار التقدير ما جاء في
الا زيد وهو معقول لأنه يفيد نفي المجىء عن الكل الا عن زيد واما قوله جاء
في القوم الا زيد فذلك يقتضي انه جاء كل واحد الا زيد وذلك مح فظهر
الفرق **البحث الثالث** اتفق النحويون على ان محل الا في هذه محل غير و
التقدير لا اله غير الله وهو كقول الشاعر وكل اخ يفارقه اخوه لعمر ابيك
الا الفرقدان فان المعنى كل اخ غير الفرقدان فانه يفارقه اخوه قال
الله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قالوا التقدير لو كان
فيهما آلهة غير الله لفسدتا والذي يدل على صحة ما قلناه انا لو حملنا
الا على الاستثناء لم يكن قولنا الا الله توحيدا محضا لأن تقدير الكلام
لا آلهة مستثنى عنهم الله فيكون هذا نفيا لآلهة مستثنى عنهم الله
بل عند من يقول بدليل الخطاب يكون اثباتا لذلك وهو كفر فثبت انه لو
كان كلمة الا محمولة على الاستثناء لم يكن قولنا لا اله الا الله توحيدا
محضا ولما اجمعت العقلاء على انه يفيد التوحيد المحض وجب حمل الا على
معنى غير حتى يكون الكلام معناه لا اله غير الله **البحث الرابع** قال جماعة
من الاصوليين الاستثناء عن النفي لا يكون اثباتا واحتجوا على وجهين
**احدهما** ان الاستثناء مأخوذ من قولك ثنيت من جهة اذا صرفته
عنها فاذا قلت لا عالم فههنا امران احدهما الحكم بهذا العدم والثاني
نفس هذا العدم ثم اذا قلنا عقيبه الا زيد فهذا الاستثناء يحتمل ان
يكون عائدا الى الحكم بهذا العدم ويحتمل ان يكون عائدا الى نفس
ذلك العدم فاذا كان عائدا الى الحكم بالعدم لم يلزم تحقق الثبوت لأن





نسبة الاستثناء يزيل العدم وعند زوال العدم بقي المستثنى مسكوتا
عنه غير محكوم عليه لا بالنفي ولا بالاثبات وح لا يلزم الثبوت واذا
كان الاستثناء من نفس العدم فلا يصح استثناء زيد لأنه واسطة
بين النقيضين اذا ثبت هذا فنقول عود الاستثناء الى الحكم بالعدم
اولى من حكم عوده الى نفس العدم ويدل عليه وجهان **احدهما** ان
الالفاظ وضعت دالة على الاحكام الذهنية لا على الموجودات
الخارجيه فانك اذا قلت العالم قديم فهذا لا يدل على كون العالم
قديما في نفسه والا اذا قلنا العالم قديم العالم حادث لزم كون
العالم قديما وحادثا معا وذلك مح بل هذا الكلام يدل على حكمك
بعدم العالم واذا كانت الالفاظ وضعت دالة على الاحكام الذهنيه
لا على الموجودات الخارجيه كان صرف ذلك الاستثناء الى الحكم
بالعدم اولى من صرفه الى نفس ذلك العدم لأن عدم الشيء في
نفسه ووجوده لا يقبل صرف هذا القايل بل القابل له صرفه وهو
الحكم بذلك الوجود والعدم واذا كان كذلك كان عود الاستثناء
الى الحكم اولى من عوده الى المحكوم به **الحجة الثانية** في بيان
ان الاستثناء من النفي ليس باثبات لأنه جاء في الحديث والعرف ورود
كثيرة في الاستثناء من النفي مع انه لا يقتضي قال ع لا نكاح الا بولي
ولا صلوة الا بطهارة ويقال في العرف لا عز الا بالمال ولا مال الا
بالرجال ومرادهم من الكل في صورة اخرى وكان المراد بان يكون
المستثنى من النفي اثباتا الا ان يقول لابد ان يكون مجازا في

احدى الصورتين لانا نقول انه لا يقتضي ان يكون الخارج من النفي اثباتا محضا
افاد ذلك احتمل ان يكون تلك الزيادة مستفادة من دليل اخر ولا يكون تركا
لما دل اللفظ عليه وانه يقتضي ان لا يكون الخارج من النفي اثباتا محضا لا
يصدق ذلك لانا ما ترك العمل بما يكون اللفظ بمجرد الاشتراط افقي ما في الباب
ان يقال هو قد ورد هذا اللفظ دالا عليه ومعلوم ان الاول اولى لان
اثبات الامر الزايد بدليل زايد ليس فيه مخالفة للدليل واما ترك ما دل
الدليل عليه يكون للدليل فثبت بما ذكرنا ان الاستثناء من النفي لا يكون
اثباتا واذا ثبت هذا كان قولنا لا اله الا الله تصحيحا بنفي ساير الالهة
ولا يكون اعترافا بوجود الله تعالى واذا كان الامر كذلك لم يكن مجرد
هذا القول كافيا في صحة الايمان وههنا اشكال آخر وهو انا نذر للناعلى
ان كلمة الا بمعنى غير فيصير المعنى نفي آلهة تغاير الله ولا يلزم من نفي ما يغاير
الشيء اثبات الا آله سبحانه ومع ذلك متفقا عليه بين كل العقلاء بدليل
قوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وكان
مفروغا عنه الا انهم كانوا يثبتون الشركاء والانداد وكان المقصود من
هذه الكلمة نفي الاضداد والانداد واما القول باثبات الاله للعالم فذلك
من لوازم القبول سلمنا ان هذه الكلمة لما دلت على نفي ساير الالهة دلت
على اثبات الوهية الله الا القول هذه الدلالة يكون حاصله بوضع الشرع
لا بمفهوم اصل اللغة وهذا تمام القول في هذا المقام واعلم انهم
يجوزون ان يقال لا رجل في الدار اما على الاول فلانه يوجب نفي الرجل
والدليل على ان قولنا لا رجل يقتضي ماهية الرجل ونفي المهية يقتضي

نفي

نفي كل فرد من افراد المهية لثبت المهية ضرورة انه ثبت فرد من افراد فقد
ثبت المهية لا محالة واما قولنا لا رجل في الدار يقتضي قولنا رجل في الدار
يفيد ثبوت رجل واحد وقولنا لا رجل في الدار وجب ان يفيد عموم النفي
فلذلك قراه قوله تعالى لا ريب فيه بالقرائتين وكذا قوله تعالى
ولا فسوق ولا جدال ولا جل ان البناء على
الفتح اقوى في الدلالة على العموم
اتفقوا على قولنا لا اله له
الا الله
تم

الحمد لمن تفرد وتعالى ان يوحد والصلوة على من هدانا كلمة التوحيد وارشدنا
الى ما قصر عنه التعديد **وبعد** فهذه مباحث متعلقة بكلمة التوحيد موردة
على وجه فيه اشارة الى المنقول والمعقول والى ما عليه ارباب المكاشفة في الاصول
ولعل الناظر السليم يجد فيها انتظام فوايد فرايد منشورة فلما نظمها بنان
بيان الاذكياء والمتامل العليم فيها انتظام فوايد منثورة كثيرا ما
شتى اليها عنان اذهان الفضلاء والواحد المطلق هو الموفق للصواب
واليه ينتهي الحكم والخطاب **البحث الاول فيما ذهب اليه** بعض من
اهل المنقول من انه لا بد فيها من تقدير الخبر وهو ان يقال ان المقدر اما
ان يكون من الامور العامة واما ان يكون من الامور الخاصة مثل لنا
وللخلق وغيرهما مما يناسب المقام فان كان الاول يلزم احد الامرين اما
عدم اثبات الوجود بالفعل للواحد الحقيقي واما عدم تنزيهه عن امكان
الشركة ضرورة لزوم الامر الاول على تقدير اضمار العام كالامكان ولزوم
الثاني على تقدير اضمار الخاص كالوجود نفسه لا محتمه وامكانه ولا شك ان
كلا منهما معتبر في التوحيد وان كان الثاني يرد ان الدال عليه اما
منتف واما خفي ومنه يظهر عدم جواز ارتكاب ان المضمر هو الوجود
المقيد بالامكان والفعل حتى يكون مفاد هذه الكلمة نفي الوجود عمن سواه

واثباته



واثباته له ثم الباعث لهم على ارتكاب اضمار الخبر انهم زعموا انه لا بد للا هذه من الخبر
كما هو الظ والمعارف مع عدم جواز كون المذكور خبرا اما على تقدير ان يكون
كلمة الا بمعناها اعني الاستثناء فظاهر ضرورة عدم جواز كون المستثنى
خبرا عن المستثنى منه وعلى تقدير عدم الاضمار يلزم ان يكون الاستثناء عن
اسم كلمة لا فلا يكون خبرا عنه واما على تقدير كونها بمعنى الغير فلانها بهذا
المعنى لا يكون الا للصفة كما هو المشهور فلا يكون داخلة على الخبر
**البحث الثاني متعلق بما ذهب اليه** بعض الاخر من عدم بان نقول ان
ذلك اما بناء على ان المذكور اعني الاسم مدخولها هو الخبر واما
بناء على انه لا حاجة للا الى الخبر اصلا فان كان الاول يرد عليه ما قد
عرفته في البحث الاول وان الجنس مغاير لكل واحد من افراده فكيف
يصدق ح سلب مغايرة الفرد عنه اللهم الا ان يقال ان ذلك بناء
على تضمن من وان المفهوم منه انه انتفى من هذا الجنس غير هذا الفرد
والوجه ان يقال ان المغايرة المنفية هي المغايرة في الوجود لا المغايرة
في المفهوم حتى لا يصدق ولا شك ان المراد من الجنس المنفي بلا هذه
هو المفهوم من غير اعتبار حصوله في الافراد كلها او بعضها فيكون
محمولا لا بمعنى اعتبار عدم حصوله فيها اصلا حتى لا يصح حمله
ومن تحقق الحمل تحقق عدم المغايرة في الوجود وان كان الثاني
يرد عليه انه يلزم ح انتفاء الحكم والاعتقاد وهو بط قطعا
ضرورة انتفاء التوحيد لذلك ولا يبعد ان يقال ان
القول بعدم احتياج لا الى الخبر لا يخرج المركب من لا واسمها

عن القيد وذلك لان معنى هذا المركب كلما حمل على هذا التقدير انتفى هذا الجنس
الا في هذا الفرد ويحدث ان مركب الكلام من الحرف والاسم مما ليس اليه
سبيل ويندفع بما قيل في النداء مثل يا من انه قام مقام ادعو والشريف
العلامة قد صرح في بيان ما نقل عن بني تميم من عدم اثباتهم خبر لا هذه
بانه يحتمل ان يكون مرادهم بذلك عدم احتياج لا عندهم الى الخبر بناء
على ان المفهوم منه كما ذكرنا آنفا انتفى هذا الجنس فان قيل كلمة لا على
هذا التقدير اعني على تقدير عدم الاحتياج الى الخبر بناء على ما ذكر اما
ان يكون للاستثناء وان يكون بمعنى الغير قلنا هي بمعنى الغير ولا وجه
لكونها للاستثناء الا انما قد يتوهم من التناقض بناء على ان سلب الجنس
من كل فرد فرد ينافي اثباته لواحد من افراده وهذا كما قيل من الاستثناء
المنفي فان قول القائل ما جاء القوم الا زيدا يوهم ذلك التناقض ايضا
ضرورة وجوب شمول القوم المنفي عنهم الفعل لزيد المثبت هو له فانه
مدفوع بمثل ما دفع به ذلك عن الاستثناء واختاره نجم الائمة وشيخ
الامة من الاستثناء معدم الاعتبار على نسبة الفعل المنفي الى المستثنى
منه وهو ان يقال ههنا ايضا ان الجنس الخارج عنه هذا الفرد منتف في
ضمن كل ما عداه ولانما قد يتوهم تناول الجنس المنفي لما هو بعد الا وهو شرط
الاستثناء لما قد عرفته من الفرق بين الجنس بدون اعتبار حصوله في الافراد
وبينه مع اعتبار عدم حصولها فيها بل لانها لو كانت الاستثناء لما
افاد الكلام التوحيد وذلك لانه حاصله ان هذا الجنس على تقدير عدم
دخول هذا الفرد فيه منتف فيفهم منه عدم انتفائه في افراد غير خارج

عنها



عنها ذلك الفرد ما ينافي التوحيد فالواجب حملها على معنى الغير وجعلها تابعة
لمحل اسم لا بدلا عنه او صفة له كما في قول الشاعر وكل اخ يفارقه اخوه لعمر
ابيك الا الفرقدان فان قوله الفرقدان صفة لكل اخ واستعرف مما ذكرنا
في هذين البحثين ان من قال من المحققين ان للنحاة خلافا في انه هل يضمر
للا خبر مثل في الوجود او يصح ان يوجد ام لا قصد به الاشارة الى مثل ما ذكرنا
ومدار هذا الخلاف يمكن ان يكون احد الامرين احتياج لا الى الخبر وعدم
احتياجها اليه او يكون المذكور بعد الا خبرا او تابعا للاسم لا خبرا بناء
على ان يتوهم عدم الحصار الا بمعنى الغير من انضمه وتعرف منه ايضا ان المختار
ما هو من هذين المذهبين فلا تغفل **البحث الثالث** في ان نفي الجنس
نفسه هل به معنى ام لا فقد يقال جليل النظر يحكم بان نفي الماهية نفسها بدون
اعتبار الوجود واتصافها به كنفي السواد نفسه لا نفي وجوده عنه بعيد
لكن ان جعل الشيء باعتبار الوجود او لا معنى لجعل الشيء ويصير نفسه فكذلك
نفيه ورفعه ايضا باعتبار رفع الوجود عنه ولا يبعد ان يقال ان علة حذف
الخبر على تقدير كونه وجودا هو هذا واما دقيق النظر فقد يحكم بخلاف ذلك
لان نفي الماهية باعتبار الوجود ينتهي بالاخرة الى نفي ماهية ما باعتبار نفسها
وذلك لان اتصافها بالوجود يكون باعتبار اتصاف ذلك الاتصاف بالوجود
الى ما لا يتناهى فلا بد من الانتهاء الى اتصاف يتصف بنفسه لا باعتبار اتصافه
بالوجود دفعا للتسلسل فتدبر **البحث الرابع** هو انه اذا كانت هذه
الكلمة لنفي الجنس وكانت الا مع مدخولها تابعة لاسمها وكان الحكم معتبرا
في ذلك المركب فهو من اي قسم من اقسام القضية فيقال انه اذا كان مضمونه

ان هذا الجنس منتف فيما عدا هذا الفرد كان قضية شخصية لها لازم هو قضية كلية
وهو قولنا كل ما معتبر وجود الا اله سوى هذا الفرد منتف ولا استبعاد في شيء
من اللازم والملزوم ولزوم احدهما للاخر اعني لزوم الكلية المذكورة للشخصية
المذكورة **البحث الخامس** في ان هذه الطبيعه هل يحتمل التوحيد ام لا على
مذهب اصحاب المكاشفات القائلين بان التوحيد تنزيه الوجود البحث عن
الشركة في الوجود لا عن الشركه في خصوص صفة الالهية مع جواز الشركه
في الوجود قالوا كل ما شم منه رايحة الوجود فهو للحق غاير عنده الغير
فيجب رده الى مالكها حتى يصح التوحيد ويبقى الحق واحدا احدا قلت بل
يحتمل ذلك فانه اذا كان الا بمعنى الغير بدلا عن الاله المنفي كان النفي
في الحقيقة متوجها الى الغير وسلب الغير مطلقا توحيد حقيقي عندهم
لا يقال لا يفيد هذه العبارة التوحيد بالمعنى الاخر لانا نقول
يمكن ذلك بان حمل سلب الغير على سلبه في صفة الالهية كما مر لا مطلقا
او حمل الا على الصفة لا على البدل فهذا هو اول مراتب من مراتب التوحيد
وهو المسمى بتوحيد العامه والمرتبة الثانيه توحيد الخاصة والمرتبة
الثالثه توحيد خاصة الخاصة اما توحيد العامة فهو التوحيد الظاهر
الجلي الذي نفى الشرك الاعظم بالاستدلال مثل ما يقال لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا لكنهما ما فسدتا فليس فيهما الهة غير الله واما
توحيد خاصة الخاص فهو توحيد الحق لنفسه ازلا وابدا قالوا هو التوحيد
حقيقة بخلاف المرتبتين الاولين واليه اشار من قال من العارفين
وتوحيده اياه توحيده ونعت من ينعته لاحد ربنا اشرح لنا صدورنا





ولا تعذ لنا مع امورنا وادخلنا في زمرة الموحدين ولا تجعلنا في سلك
الغاوين والحمد لله اولا واخرا والصلوة على خير بريته
محمد واله واصحابه ومن تمسك اخلاصا
بجنابه اللهم اغفر لكاتبه ولقاريه
ولصاحبه ولناظره ولجميع
المؤمنين والمؤمنات
بحق محمد واله
الامجاد
تم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله اجمعين **وبعد** فان
اصدقائي سألوني ان املي عليهم حدود اشياء يطالبونني بتحديدها فاستعفيت
من ذلك علماً بانه كالامر المتعذر على البشر سواء كان حداً او رسماً والمقدم
على هذا بجرارة وتقدر تحقيق ان يكون اتى من جهة الجهل بالمواضع التي
منها تفسد الرسوم والحدود فلم يعفهم بل الحوا على بمساعدتي اياهم وزادوا
على اقتراحاتهم آخر وهو ان اوقفهم على مواضع الزلل التي في الحدود وانا
الآن مساعدهم على ملتمسهم ومعترف بقصوري عن بلوغ الحق فيما يلتمسون
مني خصوصاً على الارتجال والبديهه الا اني استعين بالله واهب
العقل واضع ما يحضرني على سبيل التذكير حتى اذا اتفق لبعض المشاركين
صواب او اصلاح الحق له وتبتدئ قبل ذلك بالدلالة على صعوبة هذه
الصناعة وبالله التوفيق فنقول اما الصعوبة التي بحسب الحد الحقيقي
فمن امر ليس بفسادنا واشفاقنا على انفسنا من الزلة انما هو بحسبها
فقط بل هذه الصعوبة اجل من ان يوضع ما يكون هو العايق والموفي
مثل ان يكون واحد من الضعفا السقاط الذين يكفيهم في كفهم عن
عن مخالطه المحافل اذ نحشمه من الناس فيدعي انه ينقبض عن المحافل
والمعاشرات حذراً ان تستخدمه الملك بل نحن انما نعترف بالعجز ونستعفي





عما سالوه لقصورنا عن ايفا الرسوم حقها والحدود الغير الحقيقيه حقها والامن
الخطا فيهما **فاما الحدود الحقيقية** فان الواجب فيها بحسب ما عرفنا من صناعة
المنطق ان يكون دالة على ماهية الشيء وهو كمال وجوده الذاتي حتى لا يشذ
من المحمولات الذاتية شيء الا وهو مضمن فيه اما بالفعل واما بالقوة و
الذي بالقوة ان يكون كل واحد من الالفاظ المفردة التي اذا عقلت و حصلت
حللت اجزا حده وكذلك يفعل باجزاء حده الى ان ينحل اخر الامر الى اجزاء ليس غيرها
ذاتيا فان الحد اذا كان كذلك كان مساوياً للمحدود بالحقيقه اذ كان مساوياً
له في العموم لا كالحساس والحيوان الذين الحساس منهما اذ مساو للاخر
في العموم وليس مساو له في المعنى لان المراد بلفظ الحساس شيء ذو حس
فقط وبالحيوان اشياء اخرى مع هذا الشيء مثل الجسم ذو نفس له تغذ
وهو حساس ومتحرك بالاراده فالحيوان اكثر من الحساس في المعنى وان
كان مساوياً له في العموم والحكماء انما يقصدون في التحديد لا التميز الذاتي
فانه ربما حصل من جنس عال ومن فصل سافل كقولنا الانسان جوهر
ناطق مائت بل انما يريدون في التحديد ان يرتسم في النفس صورة معقوله
مساويه للصورة الموجوده فكما ان الصورة الموجودة هي انما هي لكمال
اوصافها الذاتيه فكذلك الحد انما يكون هو حد الشيء اذا ضمن جميع الاوصاف
الذاتيه بالقوه او الفعل فاذا نعلوا هذا تبعه التميز وطالب التحديد للتميز
كطالب معرفة الشيء لاجل شيء آخر فلهذا ما اشتراط في التحديد وضع الجنس
الاقرب ليتضمن جميع الذاتيات المشتركه فيهما ثم اردف باتباعه جميع الفصول
وان كان بواحد منهما كفاية في التميز حتى قيل لا يقتصر في التحديد على الفصل

الصّوری دون الهیولانی ولا الهیولانی دون الصّوری فان کفی احدهما فی التمیز
فانظر من این للبشر ان یحصره فی التحدید انما ناخذ لا زما مما لا تفارق ولا یجوز
رفعه فی التوهم مکان الذاتی ومن این له ان یاخذ الجنس الاقرب فی کل موضع
ولا نغفل فیاخذ الابعد علی انّه هو الاقرب فان الترکیب لا بدّ له علیه والقسمة
التی لا طفرة فیها اصعب شیٔ واصطیاد هذا بالبرهان عسر لیضمن انه قد
حصل جمیع ما حصله ذاتیا لیس فیه من اللوازم الغیر الذاتیة شیٔ ولا خلّ الجنس
الاقرب فمن این للبشر ان یحصّل جمیع الفصول المقوّمة للمحدود حتی کانت
مساویة وان لا تفغله حصول التمیز فی بعضها عن طلب الباقی وکیف تجد
فی کل واحد وجه الطلب وکذلك فی الاقسام التی تقع بفصول متداخلة انه
کیف یحفظ ذلك اذا کانت فی الاجناس التی هی فوق الجنس القریب فیقسم ذلك
الجنس ضربین من القسم المتداخله وکیف یمکن ان یحفظ فی کل موضع فیطلب
الجنس الاقرب من اوّل القسمین ومع ذلك لا یضیع الفصل الذی للقسمة
الاخری اذا کان ذاتیا وان کان علی ما یقوله بعض الناس ان الفصول الذاتیة
لا یکون متداخلة وانما یداخل الذاتی غیر الذاتی فکیف یمکن للانسان ان
یحترز فی کل موضع فیاخذ ما یوجبه القسمة الذاتیة دون غیر الذاتیة فهذه
الاسباب وما یجری مجراها مما لا نطوّل به کلامنا ههنا یوئسنا عن ان یکون
مقتدرین علی توفیه الحدود الحقیقیة حقّها الا فی النادر من الامر ولما
فی الحدود الناقصة وفی الرّسوم فاسباب عجزنا وتقصیرنا فیها کثیرة
ذکرت فی طوبیقا وان لم نذکر هذا الوجه والفرق بین الحدّ الناقص وبین
الرّسم ان الحد الناقص فهو من الذاتیات اعنی من اجناس وفصول تبلغ





بها مساواة الشیٔ فی العموم وما یبلغ بها مساواته فی المعنی فمن ذلك ما یقع من
التقصیر فی الجنس ومنه ما یقع فی الفصل ومنه ما هو مشترك وهذا المشترك هو
ایضا مشترك للحدّ الناقص وللرسم فمن الخطأ فی الجنس ان یوضع الفصل مکان
کقول القائل ان العشق افراط المحبّة وانّما هو المحبّة المفرطة ومن ذلك ان
یوضع المادة مکان الجنس کقولهم للکرسی انه خشب یجلس علیه وللسیف انه حدید
یقطع به فان هذین اخذ فیهما مکان الجنس المادة ومن ذلك ان یوخذ
الهیولی مکان الجنس کقولهم للرّماد انه خشب محترق ومن ذلك اخذهم
الجزء مکان الکلّ کقولهم ان العشرة خمسة وخمسة داود الحکیم لهذا
مثالا آخر وقولهم ان الحیوان جسم ذو نفس وفیه سرّ ومن ذلك ان یوضع
الملکة مکان القوة والقوة مکان الملکة فی الاجناس کقولهم ان العفیف
هو الذی یقوی علی اجتناب اللذات الشهوانیة اذ الفاجر یقوی ایضا
ولا یفعل فقد وضع اذا القوة مکان الملکة لاشتباه الملکة بالقوه
لان الملکه قوه ثانیة ای تلك قوه اولی وهذه قوة ثانیة وکقولهم ان
القادر علی الظّلم هو الذی من شانه وطباعه الشروع الی انتزاع ما لیس
له من ید غیره فقد وضع الملکه مکان القوة لان القادر علی الظّلم قد یکون
عادلا ولا یظلم ولا یکون طباعه هکذا ومن ذلك ان یاخذ اسما مستعارا
ومشبها کقول القائل ان الفهم موافقة وان النفس عدد ومن ذلك ان
یضع شیٔا من اللوازم مکان الاجناس کالواحد والموجود ومن ذلك
ان یضع النوع مکان الجنس کقولهم ان الشریر من یظلم الناس والظلم
نوع من الشر واما من جهة الفصل فان یاخذ اللوازم مکان الذاتیات

وان تأخذ الجنس مكان الفصل وان يحسب الانفعالات فصولا والانفعالات اذا
اشتدت تفنا الشيء وقوى وان ياخذ الاعراض فصولا للجواهر وان ياخذ فصول
الكيف غير كيف وفصول المضاف غير المضاف كما اليه الاضافة واما القوانين المشتركة
فمثل ان يعرف الشيء بما هو اخفى منه كمن حد النار بانها جسم شبيه بالنفس و
النفس اخفى من النار او حد الشيء بما هو مساوله في المعرفه او متاخر عنه في المعرفة
مثال المساوي له في المعرفة قولهم العدد كثرة مولفه من الاحاد والعدد والكثرة
شيء واحد فهذا قد احد نفس الشيء في حده ومن هذا الباب ان ياخذ الضد
في حد الضد كقولهم الزوج فهو عدد يزيد على الفرد بواحد ثم يقولون ان
الفرد عدد ينقص عن الزوج بواحد وكذلك اذا احد المضاف في حد المضاف
اليه كما فعل فرفوريوس اذ حسب انه يجب ان ياخذ الجنس في حد النوع والنوع
في حد الجنس وفيه سر واما المتقابلات بحسب السلب والعدم فلا بد من
ان ياخذ الموجب والملكه في حدها من غير عكس واما الذي ياخذ المتاخر في حد
الشيء فكقولهم ان الشمس كوكب يطلع نهارا ثم النهار لا يمكن ان يحد الا بالشمس
لانه زمان طلوع الشمس وكذلك التحديد المشهور للكمية بانها قابلة للمساوات
وغير المساواة والكيفية بانها قابلة للمشابهة وغير المشابهة فهذا وما
اشبهه من المعاني الصارفة عن الاصابة في الحدود **الحد** الحد ما ذكره
الحكيم في طوبيقا انه هو القول الدال على ماهية الشيء اي على كمال وجوده
الذاتي هو ما يتحصل له من جنسه القريب وفصله الرسم الرسم التام قول مولف
من جنس قريب للشيء واعراضه اللازمة حتى يساويه الرسم مطلقا هو قول
تعرف الشيء تعريفا غير ذاتي ولكنه خاص او قول مميز للشيء عما سواه لا في الذات





**فصل** الباري عز وجل لا حد له ولا رسم لانه لا جنس له ولا فصل له ولا تركيب فيه ولا عوارض
تلحقه ولكن اقول لشرح اسمه وهو انه الموجود الواجب الوجود الذي لا يمكن ان
يكون وجوده من غيره او يكون وجوده لسواه الا فايضا عن وجوده فهذا
شرح اسمه ويتبع هذا الشرح انه الموجود انه لا يتكثر لا بالعدد ولا بالمقدار
ولا باجزاء الحد ولا باجزاء القوام ولا باجزاء الاضداد ولا بتغيره في الذات ولا
في لواحق الذات غير مضافة ولا في لواحق مضافة تعالى وجل وعز **العقل**
العقل اسم مشترك لمعان عدة فيقال عقل لصحة الفطرة الاولى في الناس فيكون
حده انه قوة بها يجود التميز بين الامور القبيحة والحسنة ويقال عقل لما
يكتسبه الانسان بالتجارب من الاحكام الكلية فيكون حده انه معان مجتمعة
في الذهن تكون مقدمات يستنبط بها المصالح والاغراض ويقال عقل
لمعنى اخر وحده انه هيئة محموده للانسان في حركاته وسكناته وكلامه
واختياره فهذه المعاني الثلثة هي التي يطلق عليها الجمهور اسم العقل واما
الذي يدل اسم العقل عليه عند الحكماء فهو ثمانية معاني **احدها** العقل الذي
ذكره الحكيم في كتاب البرهان وفرق بينه وبين العلم فقال ما معناه هذا
العقل هو التصورات والتصديقات الحاصله للنفس بالفطرة والعلم ما
يحصل بالاكتساب ومنها العقول المذكورة في كتاب النفس ومن ذلك العقل
النظري والعقل العملي فالعقل النظري قوة للنفس تقبل ماهيات الامور
الكلية من جهة ما هي كلية والعقل العملي قوة للنفس هي مبدا التحريك للقوة
الشوقية الى ما تختاره من الجزئيات من اجل غاية مظنونة او معلومة ثم
يقال لقوى كثيرة من العقل النظري عقل فمن ذلك العقل الهيولاني فهو قوة

النفس مستعدة لقبول ماهيات الأشياء مجردة عن المواد ومن ذلك العقل
ما علكه وهو استكمال هذه القوه حتى تصير قوة قريبة من العقل بحصول الذي
سماه في كتاب البرهان عقلاً ومن ذلك العقل بالفعل وهو استكمال النفس بصورة
ما او صور معقوله حتى متى شاء عقلها واحضرها بالفعل ومن ذلك العقل المستفاد
وهو ماهية مجرده عن المادة مرتسمه في النفس على سبيل الحصول من خارج
ومن ذلك العقول التي يقال لها العقول الفعاله وهي كل ماهية مجردة عن المادة
اصلاً فحد العقل الفعال اما من جهة ما هو عقل فهو انه جوهر صوري ذاته
ماهية مجردة في ذاتها لا بتجريد غيرها عن المادة وعن علايق المادة هي
ماهية كل موجود واما من جهة ما هو عقل فعال فانه جوهر بالصفة المذكورة
من شانه ان يخرج العقل الهيولاني من القوة الى الفعل باشراقه عليه **النفس**
النفس اسم مشترك يقع على معنى يشترك فيه الانسان والحيوان والنبات
وعلى معنى اخر يشترك فيه الانسان والملائكة السماويه فحد النفس بالمعنى
الاول انه كمال جسم طبيعي آلي ذي حيوة بالقوه وحد النفس بالمعنى الاخر
انه جوهر غير جسم هو كمال الجسم محرك له بالاختيار عن مبداء نطقي اي عقلي
بالفعل او بالقوه فالذي بالقوه فالذي بالقوه وهو فصل للنفس الانسانية
والذي بالفعل هو فصل وخاصة للنفس الملكيه ويقال العقل الكلي و
عقل الكل والنفس الكلي والنفس الكل فالعقل الكلي هو المعنى المعقول
المقول على كثيرين مختلفين بالعدد من العقول التي لاشخاص الناس ولا
وجود له في القوام بل في التصور واما عقل الكل فيقال بمعنيين لاجل
ان الكل يقال بمعنيين احدهما جمله العالم والثاني الجرم الاقصى الذي

يقال



يقال الجرم جرم الكل وحركته حركة الكل لان الكل تحت حركته فعقل الكل اما
الكل فيه باعتبار المعنى الاول فشرح اسمه انه جمله الذوات المجردة عن المادة
من جميع الجهات التي لا يتحرك لا بالذات ولا بالعرض ولا تحرك الا بالشوق
واخر رتبة هذه الجمله هو العقل الفعال في الانفس الانسانية وهذه
الجمله هي مبادي الكل بعد المبدا الاول هو مبدع الكل واما الكل
على سبيل التشويق لنفسه ووجوده اول وجود مستفاد عن الموجود
الاول واما النفس الكلي ونفس الكل فالنفس الكلي هو المعنى المقول
على كثيرين مختلفين في جواب ما هو التي كل واحد منها نفس خاصه
لشخص ونفس الكل على قياس عقل الكل جمله الجواهر الغير الجسمانيه
التي هي كمالات مدبرة الاجسام السماويه محركه لها على سبيل الاختيار
العقلي والجوهر الغير الجسماني الذي هو كمال الجرم الاقصى محرك
لحركة الكل على سبيل الاختيار العقلي ونسبة نفس الكل الى عقل
الكل كنسبة انفسنا الى العقل الفعال ونفس الكل هو مبداء قريب
لوجود الاجسام الطبيعيه ومرتبته في نيل الوجود بعد مرتبة عقل
الكل ووجوده فايض عن وجوده **الصورة** الصورة اسم مشترك
يقال على معاني على النوع وعلى كل ماهية لشيء كيف كان وعلى الكمال
الذي به يستكمل النوع استكمال الثاني وعلى الحقيقه التي يقوم
النوع فحد الصوره بالمعنى الاول وهو النوع انه المقول على كثيرين
في جواب ما هو ويقال عليه آخر في جواب ما هو ما يشركه مع غيره
وحده بالمعنى الثاني كل موجود في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه

دونه كيف كان وحده بالمعنى الثالث انه الموجود في الشيء لا كجزء منه ولا يصح
قوامه دونه لأجله وحد الشيء مثل العلوم والفضائل للانسان وحده
بالمعنى الرابع انه الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يصح وجوده مفارقا له
لكن وجود ما هو فيه بالفعل حاصل به مثل صورة النار وحده بالمعنى
الخامس انه الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه مفارقا له ويصح
قوام ما فيه دونه الا ان النوع الطبيعي يحصل به كصورة الانسانية
والحيوانية في الجسم الطبيعي الموضوع له وربما قيل صورة للكمال
المفارق مثل النفس فحده انه جزء غير جسماني مفارق يتم به ويجزو
جسماني نوع طبيعي **الهيولى** اما الهيولى المطلقة فهي جوهر وجوده
بالفعل انما يحصل بقبوله الصورة الجسمية لقوة فيه قابلة للصور
وليس له في ذاته صورة تخصه الا معنى القوة ومعنى قولي لها جوهر
هو ان وجودها حاصل لها بالفعل لذاتها ويقال هيولى لكل شيء
من شأنه ان يقبل كمالا وامرا ما ليس فيه فيكون بالقياس الى ما ليس
فيه هيولى وبالقياس الى ما فيه موضوع **الموضوع** يقال الموضوع
لما قد ذكرناه وهو كل شيء من شأنه ان يكون له كمال ما وكان له
ويقال موضوع لكل محل متقوم بذاته مقوم لما يحل فيه كما يقول هيولى
للمحل الغير المتقوم بذاته بل بما يحله ويقال الموضوع لكل معنى يحكم
عليه بسلب وايجاب **المادة** قد يقال اسما مرادفا للهيولى
ويقال مادة لكل موضوع يقبل الكمال باجتماعه الى غيره وروده
عليه يسيرا يسيرا مثل المني والدم لصورة الحيوان فربما كان

ما يجامعه



ما يجامعه من نوعه وربما لم يكن من نوعه **العنصر** العنصر اسم للأصل الأول
في الموضوعات فيقال عنصر للمحل الأول والذي باستحالته يقبل صورا متنوعة بها
الكائنات الحاصلة عنها اما مطلقا وهو الهيولى الأولى واما بشرط الجسمية وهو
المحل الأول من الأجسام التي تكون عنه ساير الأجسام الكائنة بقبوله صورها
**الأسطقس** الأسطقس هو الجسم الأول الذي باجتماعه الى اجسام اولى مخالفة
له في النوع يقال انه اسطقس لها فلذلك قيل انه آخر ما ينتهي اليه تحليل الأجسام
فلا يوجد فيه قسمة الا الى اجزاء متشابهة **الركن** الركن هو جسم بسيط
هو جزء ذاتي للعالم مثل الأفلاك والعناصر فالشيء بالقياس الى العالم ركن
وبالقياس الى ما يتركب عنه اسطقس وبالقياس الى ما يتكون عنه سواء كان
كونه عنه بالتركيب او الاستحالة معا او بالاستحالة عنه عنصر فان الهوا
عنصر للسحاب يتكاثفه وليس اسطقسا له وهو اسطقس وعنصر للنبات
والفلك هو ركن وليس باسطقس ولا عنصر بصورة ولصورته موضوع وليس
له عنصر وهيولى فهما عن الموضوع محل الأمر هو فيه بالفعل ولم يعن به محل متقوم
بنفسه وعني بالهيولى والعنصر محل هو بالقوة شيء انما يكون عنه ولم يعن
بالهيولى الجوهر المستكمل بكمال محله وهذه الأسماء التي هي الهيولى والموضوع
والعنصر والمادة والأسطقس والركن يقال بعضها مكان بعض **الطبيعة**
الطبيعة مبدأ اول بالذات لحركة ما هو فيه بالذات وسكونه بالذات وبالجملة
لكل تغير وثبات ذاتي والقوم الذين جعلوا في هذه الحد زيادة اذ قالوا انها
قوة سارية في الأجسام هي مبدأ كذا وكذا فقد سهوا واخطأوا لأن القوة
المستعملة في هذا الموضوع انما هو مبدأ التغير في غير المتغير فكانهم قالوا ان

الطبيعه هي مبدأ تغيّر وهذا هذيان وقد يقال طبيعه للعنصر وللصورة التام
وللحركة التي عن الطبيعه متشابه الاسم والاطبا يستعملون لفظ الطبيعه
على المزاج وعلى الحرارة الطبيعه وعلى هيئات الاعضاء وعلى الحركات وعلى
النفس النباتيه ويستحد كل واحد هذه **الطبع** الطبع هو كل هيئة يستكمل
بها نوع من الانواع كانت فعليه او انفعاليه وكانها اعم من الطبيعه وقد
يكون الشيء عن الطبيعه وليس بالطبع مثل الاصبع الزايدة ويشبه ان
يكون هو بالطبع بحسب الطبيعه الشخصيه وليست بالطبع بحسب الطبيعه
الكليه **الجسم** الجسم المشترك يقال على معان فيقال جسم لكل متصل
محدود ممسوح في ابعاد ثلثه بالقوه ويقال الجسم لصورة يمكن ان يعرض
فيها ابعاد كيف شئت طولا وعرضا وعمقا ذات حدود متعينه ويقال
جسم الجوهر مؤلف من هيولى وصوره بهذه الصفه والفرق بين الكم
وهذه الصوره ان قطعة من الماء والشمع كلما بدلت شكله تبدلت فيه
الابعاد المحدوده الممسوحة ولم يبق واحد واحد منها بعينه واحدا
بالعدد وبقيت الصوره القابله لهذه الاحوال هو جسمية واحدة
بالعدد من غير تبدل ولا تغير ولا الصورة القابله لهذه الاحوال هي جسمية
الى وكذلك اذا تكاثف او تخلخل لم يستحل صورته الجسميه واستحال ابعاده
ومقداره فاذن فرق بين الصوره الجسمية التي هي من باب الكم وبين الصورة
التي هي من باب الجوهر **الجوهر** الجوهر اسم مشترك يقال الجوهر لذات كل
شيء كان كالانسان او كالبياض فيقال جوهر البياض وذاته ويقال الجوهر لكل
موجود ذاته لا يحتاج في الوجود الى ذات اخرى تقارنها حتى يكون بالفعل

وهذا معنى قولهم الجوهر قايم بذاته ويقال جوهر لما كان هذه الصفه وكان من
شانه ان يقبل الاضداد بتعاقبهما عليه ويقال الجوهر لكل ذات وجوده ليس في
محل ويقال الجوهر لكل ذات وجوده ليس في موضوع وعليه اصطلاح الفلاسفه
القدما منذ عهد ارسطاطاليس في استعمالهم لفظ الجوهر وقد فرقنا بين الموضوع
والمحل قبل هذا فيكون معنى قولهم الموجود لا في الموضوع الموجود غير مقارن
الوجود لمحل قايم بنفسه بالفعل مقوم له ولا باس بان يكون في محل لا مقوم
المحل دونه بالفعل فانه وان كان في محل فليس في موضوع وكل موجود وان
كان كالبياض والحرارة والحركة والعلم فهو جوهر بالمعنى الاول والمبدأ الاول
جوهر بالمعنى الثاني والرابع والخامس وليس جوهرا بالمعنى الاول والثالث
الهيولى جوهر بالمعنى الرابع والخامس وليس جوهرا بالمعنى الثاني والثالث والصورة
جوهر بالمعنى الخامس وليس جوهرا بالمعنى الثاني والثالث والرابع **الملك**
الملك جوهر بسيط ذو حيوة ونطق عقلي غير مايت هو واسطة بين الباري
جل وعز والاجسام الارضيه فمنه عقلي ومنه نفساني ومنه جسماني
**الفلك** هو جرم بسيط كري غير قابل للكون والفساد ومتحرك بالطبع
على الوسط مشتمل عليه **الكوكب** جسم بسيط كري مكانه الطبيعي نفس
الفلك من شانه ان ينير غير قابل للكون والفساد متحرك على الوسط غير
مشتمل عليه **الشمس** الشمس هو كوكب هو اعظم الكواكب كلها جرما
واشدها ضوءا ومكانه الطبيعي في الكره الرابعة **القمر** القمر هو كوكب
مكانه الطبيعي في الاسفل من شانه ان يقبل النور من الشمس على اشكال
مختلفه ولونه الذاتي الى السواد **الجن** الجن هو حيوان هوائي ناطق

مشف الجرم من شانه ان يتشكل باشكال مختلفة وليس هذا اسمه بل معنى اسمه
**النار** النار جرم بسيط طباعه ان يكون حارًا يابسًا متحركا بالطبع عن الوسط
ليستقر تحت كرة القمر **الهواء** هو جرم بسيط طباعه ان يكون حارًا رطبًا
مشفا لطيفا متحركا الى المكان الذي تحت كرة النار وفوق كرة الماء والارض **الارض**
جرم بسيط طباعه ان يكون باردًا رطبًا مشفا متحركا الى المكان الذي تحت كرة الهوا
وفوق الارض **الماء** جرم بسيط طباعه ان يكون باردًا يابسًا متحركا الى الوسط نازلًا
فيه **العالم** هو مجموع الاجسام الطبيعية البسيطة كلها ويقال عالم لكل جملة موجودات
متجانسة كقولهم عالم الطبيعه وعالم النفس وعالم العقل **الحركة** الحركة كمال اول
لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وان شئت قلت هو خروج من القوة الى الفعل لا في
آن واحد ولما حركة الكل فهي حركة الجرم الاقصى على الوسط مشتملة على جميع الحركات
التي على الوسط واسرع منها **الدهر** الدهر هو المعقول من اضافة الثبات الى
النفس في الزمان كله **الزمان** الزمان مقدار الحركة من جهة التقديم والتاخر
**الآن** هو طرف موهوم يشترك فيه الماضي والمستقبل من الزمان وقد يقال آن
لزمان صغير المقدار عند الوهم متصل بالآن الحقيقي من جنبيه **النهاية** النهاية
هي غاية يصير الشيء ذو الكمية اليه حيث لا يوجد وراه شيء منه **ما لا نهاية له**
ما لا نهاية له هو كم اي اجزائه اخذت وجدت منه شيئا خارجا عنه بعينه غير مكرر
**النقطه** النقطه ذات غير منقسمة ولها وضع وهي نهاية الخط **الخط** الخط
هو مقدار لا يقبل الانقسام الا من جهة امتداده بوجه وهو نهاية السطح **السطح**
السطح مقدار يمكن ان يحدث فيه قسمان متقاطعان على قوايم وهو نهاية
الجسم **البعد** هو كل ما يكون بين نهايتين غير متلاقيتين واشاره المشير





في جهة ومن شانه ان يتوهم فيه ايضا نهايات من نوع تلك النهايتين والفرق
بين البعد وبين المقادير الثلثة انه قد يكون بعد خطي من غير خط وبعد سطحي
من غير سطح مثاله اذا فرض في جسم لا انفصال في داخله بالفعل نقطتان كان
بينهما بعد ولم يكن بينهما خط وكذلك اذا توهم فيه خطان متقابلان كان بينهما
بعد ولم يكن بينهما سطح لانه انما يكون بينهما سطح اذا انفصل بالفعل باحد وجوه
الانفصال وانما يكون فيه خط اذا كان فيه سطح ففرق اذن بين الطول والخط
وبين العرض والسطح لان البعد الذي بين النقطتين المذكورتين هو طول
وليس بخط والبعد الذي بين الخطين المذكورين هو عرض وليس بسطح وان
كان كل خط ذا طول وكل سطح ذا عرض **المكان** المكان هو السطح الباطن
من الجرم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي ويقال المكان للسطح
الاسفل الذي يستقر عليه شي ثقيل ويقال المكان لمعنى ثالث الا انه غير
موجود وهو ابعاد مساوية لابعاد المتمكن يدخل فيها ابعاد المتمكن فان
كان يجوز ان يبقى من غير متمكن كان نفسها هي الخلا وان كان لا يجوز الا
ان يشغلها جسم كانت هي ابعاد الخلا الا ان هذا المعنى من لفظ المكان
غير موجود **الخلاء** الخلا بعد يمكن ان يعرض فيه ابعاد ثلثة قوايم لا في
ماده من شانه ان يملاه جسم وان يخلو عنه **الملاء** الملاء هو جسم
من جهة ما يمانع ابعاده دخول جسم آخر فيه **العدم** الذي هو احد المبادي
للحادث هو ان لا يكون في شي ذات شي من شانه ان يقبل ويكون فيه
**السكون** السكون هو عدم الحركه فيما من شانه ان يتحرك بان يكون
هو في حال واحد من الكيف والكم والاين والوضع زمانا ما يوخذ عليه من آنين

**السرعة** السرعة كون الحركة قاطعة لمسافة طويلة في زمان قصير **البطؤ**
البطؤ كون الحركة قاطعة لمسافة قصيرة في زمان طويل **الاعتماد والميل** الاعتماد
والميل هو كيفية يكون بها الجسم مدافعا لما يمنعه عن الحركة الى جهة ما **الخفة**
هي قوة طبيعية يتحرك بها الجسم عن الوسط بالطبع **الثقل** قوة طبيعية يتحرك
بها الجسم الى الوسط بالطبع **الحرارة** الحرارة كيفية فعلية محركة لما تكون
فيه الى فوق لاحداثها الخفة فيعرض ان تجمع المتجانسات وتفرق المختلفات
وتحدث تخلخلا من باب الكيف في الكثيف وتكاثفا من باب الوضع لتحليله
وتصعيده اللطيف **البرودة** البرودة كيفية فعلية تفعل جمعا بين المتجانسات
وغير المتجانسات بحصرها الاجسام بكثيفها وعقدها اللذين من باب
الكيف واقول يجب ان يسقط من الحدين ما اورد لتفهيم اللفظ المشترك
ويستعمل الباقي **الرطوبة** كيفية انفعالية تقبل الحصر والتشكيل
الغريب بسهولة ولا يحفظ ذلك بل يرجع الى شكل نفسه ووضعه اللذين
بحسب حركة جرمه في الطبع **اليبوسة** كيفية انفعالية عسرة القبول
للحصر والتشكيل الغريب عسرة الترك والعود الى شكله الطبيعي **الخشن**
الخشن هو جرم سطحه ينقسم الى اجزاء مختلفة الوضع **الاملس** الاملس
هو جرم سطحه ينقسم الى اجزاء متساوية الوضع **الصلب** الصلب
هو الجرم الذي لا يقبل دفع سطحه الى داخله الا بعسرة **اللين** اللين هو
الجرم الذي يقبل ذلك بسهولة **الرخو** الرخو هو جرم ليس سريع
الانفصال **المشف** المشف جرم ليس له في ذاته لون ومن شانه ان يرى
بتوسط لون ما وراءه **التخلخل** التخلخل اسم مشترك فيقال التخلخل لحركة





الجسم من مقدار الى مقدار اكبر بلا انضمام ان يصير قوامه ارق من وجود انفصال ويقال
تخلخل لكيفية هذا القوام ويقال تخلخل لحركة اجزاء الجسم عن تقارب منها الى
تباعد فيتخللها جرم ارق منها وهذه حركة في الوضع والاول في الكيف ويقال تخلخل
لهيئة وضع اجزاء هذه الصفة ويفهم حد التكاثف من حد التخلخل ويعلم انه
مشترك يقع على اربعة معاني مقابلة لتلك المعاني واحد منها حركة في الكم والاخر
كيفية والثالث حركة في الوضع والرابع وضع **الاجتماع** والاجتماع وجود اشياء
كثيرة يعمها معنى واحد والافتراق مقابله **المتماسان** المتماسان هما اللذان
نهايتاهما معا في الوضع وليس يجوز ان يقع بينهما شيء ذو وضع **المداخل**
المداخل هو الذي يلاقي الاخر بكليته حتى يكفيهما مكان واحد **المتصل** المتصل
اسم مشترك يقال لثلثة معان احدها هو الذي يقال له متصل في نفسه
الذي هو فصل من فصول الكم وحده انه ما من شانه ان يوجد بين اجزائه
حد مشترك يسمه انه القابل للانقسام بغير نهاية والثاني والثالث هو
لمعنى المتصل واولهما من عوارض الكم المتصل بالمعنى الاول من جهة
ما هو كم متصل وهو ان المتصلين هما اللذان نهايتاهما واحدة والثالث حركة
في الوضع ولكن مع وضع فكل ما نهايته ونهاية شيء آخر واحد بالفعل يقال
انه متصل مثل خطي زاويه والمعنى الثالث هو من عوارض الكم المتصل من جهة
ما هو في مادة وهو ان المتصلين بهذا المعنى هما اللذان نهاية كل واحد منهما
ملازم لنهاية الاخر في الحركة وان كان غيره بالفعل مثل اتصال الاعضاء
بعضها ببعض واتصال الرباطات بالعظام واتصال المعربات بالعرى
وبالجملة كل مماس ملازم عسر القبول للانفصال الذي هو مقابل

المناسبة **الاتحاد** الاتحاد اسم مشترك فيقال اتحاد لاشتراك اشياء في محمول
واحد ذاتي او عرضي مثل اتحاد القفنس والثلج في البياض والانسان والثور
في الحيوانية ويقال اتحاد لاشتراك محمولات في موضوع واحد مثل اتحاد
الطعم والرايحة في التفاح ويقال اتحاد لاجتماع الموضوع والمحمول في ذات
واحد كمحمول الانسان في البدن والنفس ويقال اتحاد لاجتماع اجسام كثيرة
اما بالتالي كالمدينة او بالتماس كالكرسي والسرير واما بالاتصال كاعضاء الحيوان
واحق هذا الباب باسم الاتحاد هو حصول جسم واحد بالعدد من اجتماع اجسام
كثيرة لبطلان خاصيتها لاجل انتفاع حدودها المشتركة وبطلان نهاياتها
بالاتصال **التالي** التالي كون الاشياء التي لها وضع ليس بينها شيء آخر من
جنسها **التوالي** التوالي هو كون شيء بعد شيء بالقياس الى مبدأ محدود
وليس بينها شيء من بابها **العلة** كل ذات وجود ذات اخرى انما هو بالفعل
من وجود هذا بالفعل ووجود هذا بالفعل ليس من وجود ذلك بالفعل **المعلول**
كل ذات وجوده بالفعل من وجود غيره ووجود ذلك الغير ليس من وجوده
ومعنى قولنا من وجوده غير معنى قولنا مع وجوده فان معنى قولنا
من وجوده هو ان يكون الذات باعتبار نفسها ممكن الوجود وانما
يجب وجودها بالفعل لا من ذاتها بل وان ذاتا اخرى موجوده بالفعل يلزم
عنها وجود هذا الذات فيكون لها في نفسها بلاشرط الامكان ولها
في نفسها بشرط العلة الوجوب ولها في نفسها بشرط لا علة الامتناع
وفرق بين قولنا بلاشرط وبين قولنا بشرط لا كالفرق بين قولنا عود لا
وبين قولنا عود لا ابيض فما معنى قولنا مع وجوده فهو ان يكون اي واحد





من الذاتين فرض موجودا لزم ان يعلم ان الآخر موجود واذا فرض مرفوعا لزم
ان الآخر مرفوع والعلة والمعلول معا بمعنى هذين اللزومين وان كان
وجها اللزومين مختلفين لان احدهما وهو المعلول اذا فرض موجودا
لزم ان يكون الآخر قد كان بذاته موجودا حتى وجد هذا واما الآخر وهو
العلة فلما فرض موجودا لزم ان تتبع وجوده وجود المعلول واذا كان
المعلول مرفوعا لزم ان يحكم ان العلة كانت اولا مرفوعة حتى رفع هذا لا ان
رفع المعلول اوجب رفع العلة واما العلة فاذا رفعناها وجب رفع المعلول
بايجاب رفع العلة التي رفعها **الابداع** الابداع اسم مشترك لمفهومين
احدهما تاسيس الشيء لا عن شيء ولا بواسطة شيء والمفهوم الثاني ان يكون
للشيء وجود مطلق عن سبب بلا متوسط وله في ذاته ان لا يكون موجودا
وقد افقد الذي في ذاته افقادا تاما **الخلق** الخلق اسم مشترك فيقال
خلق لافادة وجود كيف كان ويقال خلق لهذا المعنى الثاني بعد ان يكون
لم يتقدمه وجود بالقوة لتلازم المادة والصورة في الوجود **الاحداث**
الاحداث يقال على وجهين احدهما زماني والآخر غير زماني ومعنى
الاحداث الزماني ايجاد الشيء بعد ان لم يكن له وجود في زمان سابق
ومعنى الاحداث الغير الزماني هو افادة الشيء وجودا وليس له في ذاته
ذلك الوجود لا بحسب زمان دون زمان بل في كل زمان كلي الامرين
**القدم** القدم يقال على وجوه فيقال قدم بالقياس وقدم مطلقا
والقديم بالقياس هو شيء زمانه في الماضي اكثر من زمان شيء آخر هو
قديم بالقياس اليه واما القديم المطلق فهو ايضا على وجهين يقال

بحسب الزمان وبحسب الذات اما الذي بحسب الزمان فهو الشيء الذي وجد
في زمان ماضي غير متناه واما القديم بحسب الذات فهو الشيء الذي ليس
لوجود ذاته مبدا به وحدنا القديم بحسب الزمان هو الذي ليس له مبداء
زماني وهو وجود الملائكه والسموات وحمله اصول العالم والقديم
بحسب الذات هو الذي ليس له مبداء علي وهو الواحد الحق تعالى عما
يقولون الظالمون علوا كبيرا تم الكتاب

بحمد الله وحسن توفيقه رحم الله
ناظرا وقاريا قرأ الفاتحة
للكاتب تم الرسالة

تم تم
تم

ابن سينا

الحمد لله حمدا بغير نهاية **وبعد** فان الشيخ الرئيس امرني ان اشرح له المذهب الحق في علة قيام الارض في حيزه الذي هو فيه بما يقرب تصوره و يزول الشبهة بدون اخذ البيان في ذلك من بابه واقدم عليه من مساق فلميت امره بالطاعة مستعينا بالله واهب العقل والقوه ملتمسا من فضله العزيز ان يصفح ما عسى يقع فيه من الخلل والزلل ويتعهد عذر المجتهد فيه والله يطيل مدته ويحرس عن الآفات دولته بمنه واقسم هذا البيان الى فصول عشرة **الفصل الاول** في بيان تناهي الجهات **الفصل الثاني** في الجهات لا توجد ولا يتصور البتة الا ان يكون جسم موجود وان يكون لذلك الجسم احاطه عن اجسام او فضا **الفصل الثالث** في ان لكل جسم موضعا طبيعيا ابدا **الفصل الرابع** في ان الحركة المستقيمة ليست على الاطلاق بل من جهة وان السكون هو الامر الطبيعي الملايم للجسم **الفصل الخامس** في انه لا يمكن ان يكون لجسم من الاجسام حركة طبيعية مستقيمة بلا نهاية **الفصل السادس** في ان كل جسم اذا كان في موضعه الطبيعي فانه لا يتحرك عنه طبيعيا **الفصل السابع** في رفع التعجب الذي يعرض للوهم من قيام الارض في الوسط وامكان اخاطر الحيوان والاجسام الثقال بين من الجوانب

في / حيزها

كلما



كلها ان يكون نواحيث كانوا كما هم ههنا وانه لو كان فيه فضا فاذ وحرك فيه انسان او حجر يقام في الوسط **الفصل الثامن** في السبب الذي يقع به في النفس التعجب والاستنكار من قيام الارض بغير مقل غير طبعه وقيام الحجر لو حلي في بين نافذ في الوسط **الفصل التاسع** في انه يجب ان يكون الموضع الطبيعي للارض الوسط الذي هو فيه وانه قايم فيه بطباعه وجوهره ووجوب ساير ما قيل **الفصل العاشر** في تعديد اقاويل القدماء في هذا الباب من غير تطويل الرسالة بمناقضتهم لانه اذا عرف ما قيل استغنى عن ذلك انا مستعين بالله يستعمل في هذه الابواب القول الاظهر والاجبن وتجنب الطرق الماخوذة من ان الطبيعه مبداء الحركة وان كل جسم ففيه مبدا الحركة وكم ينبغي ان يكون مبادي الحركة وان مبدا الحركة هو بعينه مبدا السكون وان الاجسام البسيطة اذا كانت بالنوع واحدة فجزءها لا ينبغي ان يكون واحدا بالنوع بل بالشخص وان اوضاع الاجسام البسيطة ينبغي ينبغي ان يكون على ترتيب محيط بمحيط حتى ينتهي الى وسط ينتهي الى طرف وانه كيف لا يجوز ان يكون هذا الاجملة واحدة مجتمعة وانه كيف ينبغي ان يكون الجسم الاوسط والجسم المحيط والجسم والاجسام التي بينهما فان ذلك اليق بالقول المبسوط المدقق وقد شرحناه في تفسيرنا لكتاب السماء والعالم باسم الشيخ الجليل ايض وهو مني احب ذلك الطرق الذي هو اكثر تحقيقا او اشد تدقيقا الا انه اعسر ماخذا واصعب منالا في هذا وجد هناك وبالله التوفيق **الفصل الاول** في تناهي الجهات انا نعني بالجهة شيئا اليه ماخذ حركة او اشارة فلا يخلو

اما ان يكون موجوده او يكون معدومة ثم محال ان يكون معدومه لانه غير
ممكن ان يقال هذه الاشارة الى معدوم او هذه الحركة نحو معدوم لان
المعدوم ليس اليه اشارة ولا له نحو يخصه فبين ان الجهة شئ موجود يقع
اليه الاشارة وكل شئ مشار اليه فهو موصول اليه ضرورة في اخر الحركة اذا
لم ينقطع دونه فلا يخلوا اما ان يكون محتملة للقسمة او غير محتمله فان كانت
محتمله للقسمة فاذا اقسمت فالجزء الذي يلي المشير والمتحرك الى الجهة لها
جهتان جهة يلي المشير والمتحرك واخرى يلي الجزء الثاني من تلك الجهة
بعينها التي هي يلي المشير والمتحرك فالجهة هي ذلك الجزء الابعد من المشير
والمتحرك وحده لا مجموعه مع الجزو الاخر وكان جملتها جهة هذا خلف
وكيف يكون القريبة من المتحرك جهة والجهة لا يتجاوز بالاشارة بل
تقف عندها الاشارة فقد وضح من هذا ان الجهة غير منقسمة فلا يمكن
اذن ان يكون لها امتداد ومقدار اذن فلا يمكن اذن ان يكون
ماخذ الاشارات ومسافات الحركات الى الجهات غير متناهية وايضا
من المعلوم انه لا يمكن ان يكون شئ اكثر من مقدار غير متناه لو وجد
فلا يمكن ان يكون اذن بعد من موضع الى جهة غير متناه لانه لا يخلو
اما ان يكون البعد من الموضع بعينه الى خلاف جهة متناهيا او غير
متناه فان كان غير متناه يضاعف غير المتناهي وهذا محال وان كان متناهيا
فزيادة ذلك المتناهي على ذلك البعد الذي اخذ من ذلك الموضع اكثر من
ذلك البعد وحده وقد وضح انه لا يمكن ان يكون بعد اكثر مما لا يتناهى
هذا محال فاذن الجهات متناهية **الفصل الثاني** في ان الجهات





لا يوجد ولا يتصور البته الا ان يكون جسم موجود وان يكون لذلك الجسم
احاطه على اجسام او فضا من البين الواضح ان الاشياء المتفقه التي لا
توجد لها معان مختلف فيها ويكون جميع ما للواحد منها من الاحوال موجودا
للثاني انه لا يجوز ان يكون بعضها مضادا او مغايرا في الحقيقه لبعض فاذا
تقرر هذا فنقول انه اذا ارفعت الاجسام في الوهم ولم نبق الا فضاء او وضع
جسم متفق واحد فمن المحال ان يكون للجهات المختلفه من العلو والسفل
وغير ذلك وجود وذلك لان الخلاء متشابه جميع ما يفرض فيه ليس في موضع
منه شئ ولا معنى ليس في آخر فلا يمكن اذن ان يكون موضع من الخلاء يخالف
بالحقيقة لموضع اخر ثم العلو والسفل فالجهات الاربع الباقية متخالفة
متضادة فبين انه اذا كان الكل خلاء فقط فليس فيه سفل وعلو وسائر
الجهات البته وايضا لو كان الكل جسما واحدا غير مختلف كان القول في
اطرافه والمواضع المتغايرة منه هذا القول ولم يجز ان يكون
فيه جهات متضاده ولا خارجا حتى يكون جهات له لا فيه لان
الخارج عنه اذا لم يكن فيه معان مختلفه متضادة بل كان كل ما يوجد
من الخلاء المحيط به الخارج عنه شبيه بنوع بالاخر غير مضاد الذات و
الحقيقه له لم يكن فيه تضاد جهات فلا يخلو اذن ان وجدت الجهات
من ان يكون يتصور بوجود مواضع تصير مختلفه بمعان لها من اجسام
مختلفه يكون فيها او تصير مختلفه لان ذواتها بالقياس الى شئ واحد
بعينه تصير مختلفا اعني بالقرب والبعد منه ولما القسم الاول اعني
اختلاف المواضع باجسام يكون فيها اذ لا اختلاف للمواضع الا

بما تحلها وهي عبا هي مواضع متفقه فليس يحوي لأن العلو علو اي جسم حله والسفل
سفل اي جسم حله فبقي ان يكون الحق والعله هو القسم الثاني حتى يكون المواضع
التي هي في حالة البعد من جسم مخالفه الحقيقه لما هي في حالة القرب منه فلا
يخلو من وجهين اما ان يكون تحدد الجهتين اعني الموضع القريب والبعيد
خارجا من ذلك الجسم او داخلا فيه فان كان خارجا منه فالقريبه منه في
جميع اطرافه احدى الجهتين المحدودتين فبقي ان يكون البعيدة محدودة
ايضا اذ قيل وهي ان الجهات محدودة فاذا كانت محدوده فحدها عند شي
من الأجسام ضرورة لأن الخلا الصرف غير متناه ويكون من اي جزء اخذت
من الجسم الأول البعيد واحدا بعينه فيكون الجسم المحدد لتلك الجهة محيطا
بالجسم الأول فيكون الجسم الأول وسطا والجسم الثاني محيطا وان كان ذلك داخلا
فيه ففي داخل الجسم شي هو في غاية البعد عنه وشي هو في غاية القرب منه
وذلك هو المركز والمحيط في تحويفه لأن ابعد شي في داخل الشي عن الشي
هو مركزه في تحويفه وذلك ما اردنا ان نبين من وجوب مركز ومحيط ان وجب
اختلاف الجهات المتضادة علوا وسفلا واما اليمين والشمال والقدام والخلف
فجهات غير حقيقية وغير عامة لجميع الأجسام ولا فيها تضاد الا في الحيوان فقط
ونحن لا نحتاج الى تطويل القول فيه في هذا الكتاب **الفصل الثالث** في ان
لكل جسم مكانا طبيعيا الجسم لا يوجد البته الا وله اين وحيز يشار اليه ثم رفع
الأسباب القاسره والعارضه عن الجسم لا يوجب ابطال الجسم واعدامه لجايز ان
نتوهم الجسم موجودا ولم يقسره قاسر عن حال ذاته لأنه من البين ان قوام
الشي غير متعلق بما ليس ذاتيا ومقوما له ملازمة الذاتي فاذا وجد كل جسم





ووجد كما قلناه ذا اين وفي حيز لا محاله لم يخل من ان يكون اما وجوده فيه بطبعه فيكون
الذي اوجدنا ولما ان يكون بسبب من خارج فاذ رفعنا الأسباب الخارجة وذلك جايز
بقي اما الا في حيز وهذا محال واما في حيز يوجبه طبعه وهو الذي سمي فبين ان لكل جسم
فله مكان الطبيعي **الفصل الرابع** في ان الحركة المستقيمة لا يكون طبيعية للجسم
على الاطلاق وبيان انها كيف يكون طبيعية كل حركة طبيعية فانها منقضية متصرمة
وليس شي من الحركات ثابت متصرم وكل طبيعي ثابت غير منقض ما دام للطبع موجودا
ولم يعق عايق فبين انه ليس شي من الحركات بطبيعي على الاطلاق وايضا كل حركة
طبيعية فهي هرب طبيعي عن حالة غير طبيعية وكلما يكون عند وجود حالة غير طبيعية
فليس وجوده بطبيعي على الاطلاق فبين ان الحركة ليست طبيعية على الاطلاق
بل انما يقال لها طبيعية من جهة ان الطبيعة التي للجسم توجبها في حال العرض لها
غير ملايم ليعود الى الحال الملايم فهي طبيعية لأن مبدأها طبع الشي وليست
بطبيعية لأنها لا يكون عن طبع الشي ما لم يتغير مقتضاه وحكمه فالجسم اذا
تحرك بطبعه فليس يتحرك الا وقد تغير مقتضاه من مكانه اذ وجد في غير مكانه
**الفصل الخامس** في ان كل حركة مستقيمة طبيعية متناهية لأن الحركة
الطبيعية مبدأها قوة في الجسم محركة وكل قوة في جسم متناهية لأن قوة نصف
ذلك الجسم نصف تلك القوة ولا نصف لما لا نهاية له فيلزم ان ما يقوى عليه كل
القوة ضعف ما يقوى عليه نصف القوة من جملته ولا يمكن ان يكون لا يتناهى
ضعف ولأن نصف الشي من جملته لأن ضعف مثل هذا النصف الذي هو محدود
محدود وبقدره نصفه مرتين والتحريك مقوى تلك القوة فهو اذن متناه
وايضا الجهة التي اليها الحركة متناهية فواجب ان الحركة ما لم يعرض عايق

فانها تصل بالمتحرك اليها فلا يمكن ان لا يسكن عندها لانه من البين ان الجسم اذا كان
بالطبع يتحرك الى جهة فاذا اتاها فليس يمكن ان يكون لطبعه متحركا عنها لان الطبع
الواحد لا يمكن ان يكون علة الحركة والشوق الى شي ثم علة الحركة عنه والهرب
وايضا من البين كما قيل ان المتحرك بالطبع يهرب عن حالة او مكان غير ملايم
وليس الحركة الا هذا فاذا انتهى الى المكان الغير الملايم عدمت العلة التي لاجلها
كان الشي يتحرك بالطبع بعدما قيل انها ليست يتحرك الا لوجود حالة غير طبيعية
وان الحركة ليست طبيعية على الاطلاق فبين اذن ان كل حركة مستقيمة طبيعية
فانها متناهية **الفصل السادس** في ان كل جسم اذا كان في موضعه الطبيعي
فانه لا يتحرك عنه طبعا واما الذي يتحرك الى موضعه الطبيعي فقد بين انه ينتهي لديه
حركته فيسكن فيه لا محالة من ذاته لان فناء الحركة سكون واما الذي وجد فيه
منذ وجد فالحكم فيه ذلك الحكم بعينه لتلك العلة بعينها لانه لما كان ذلك
الموضع طبيعيا فهو ملايم الطبع ذلك الجسم فلو يتحرك عنه بالطبع لكان الهرب
لذلك الطبع بعينه وهذا محال **الفصل السابع** في رفع التعجب الذي يعرض
للوهم من قيام الارض في الوسط وامكان قيام الحيوان والاجسام الثقال
عليه من الجوانب كلها وانه لو كان حفرنا فقد طرح فيه انسان او حجر لقام
في الوسط قد تجاذب وجب ان يكون للارض موضع طبيعي فلو فرضنا موضعه
الطبيعي وسط العالم ووضعناه وضعا الى ان يتبين حقيقته لم يعرض في
النفس منه شي محال اذ كان لا بد له من موضع طبيعي وليس يوجب النفس له
موضعا دون موضع بل يجوز ان يكون ذلك الموضع الى المواضع اتفق الى ان يقوم
الدليل فيعرض على انه جاير لا على انه واجب للارض مكانا طبيعيا هو الوسط الس[illegible]

ينبغي



ينبغي ح ضرورة ان يكون جميع الاجسام الثقال حيوانا كانت او غير حيوان عند
طبعها وينجذب من جميع الجوانب كلها الى وسط العالم ويقوم هناك لطبعها
بلا سبب من خارج يقيمها وان لا يجوز سقوطها عنها كما يتوهم من الجانب الذي
يقابلنا ولا يكون قيام من او قام بمقابلتنا منكبا لان المنكب هو الذي يرجحن
وعيل اعضاء وكلته الى خلاف جهة رجليه وانه لو وجدنا حفرنا فقد او سقط فيه
جسم ثقيل قام في الوسط وكلما وجب عنده وضع جاير محتمل فهو جاير محتمل
وكل جاير محتمل فهو غير مستنكر فجميع هذا غير مستنكر به **الفصل الثامن**
في السبب الذي يقع به في النفس التعجب والاستنكار لقيام الارض بغير مقل و
قيام الحيوان عليه من كل جانب كلما لم ينله الوهم مثالا وكان جميع ما راى بخلافه
فهو مستنكر متعجب من غير مصدق به في الوهم ولما راى الوهم بتوسط الحس
جميع الثقال غير ثابتة في الجهة المقابلة للجهة التي وغير ثابتة الا على معتمد
ومستقر ظنوا انها تتحرك دايما على ذلك الخط بغير نهاية ولم يصدق ليه
بخلاف ذلك كما ان القوم الذين لم يروا البحر حيوانا يعيش في الماء وراوا كل
حي يغرق فيه ويموت يكذبون بوجود له لسمك والضفادع والقوم الذين
لم يروا حيوانا الا ويهلكه النار ويحرقه لا يصدقون بوجود دابة يعيش
في النار وطاير يتوكر فيه وبالفارسية سمندر يتيد في حرامه وبالجملة اذا راى
الوهم بتوسط الحس اشياء على هيئة وتعود فيه دايما ولم ير اليه خلافا
لذلك لم يصدق بخلاف ذلك البتة والامور عند الوهم ثلثة اقسام شي لا
يتصوره الوهم ولا يصدق به مثل النفس والعقل والباري واصناف الملك
وشي يتصوره الوهم ولا يصدق به مثل قيام حيوان مقابلنا في جوانب

الارض وشئ يتصوره ويصدق به وهذا ظاهر والقوى التى لها ادراك الاشياء اقسا
اقسام منها الحس وادراكه للحاضرات المكاينة والوهم وادراكه المحسوسات فقط
وتصديقه بما يدخل فى الحس فقد وجد فى الحس اولم يوجد فى عادة الحس خلافه الا
انه يدركها حاضرة وغايبة والراى المحمود وتصديقه للمتفاوتات المشهودة
والعقل الصريح وتصديقه لما فطن عليه اولما ادى اليه الحس اذا صحا ولا قام
ولا قام عليه الدليل ولا يمكن ان يغير كل قوة عن خاص فعلها اليه بل ينبغى ان يكمل
العقل ويحصل له معقولاته ولا يكلف الوهم ان يتصورها ويصدق بها بل يترك
للوهم وهو لا يصدق بها بل ينبغى ان يترك كل قوه يفعل فعلها ولكن ان يكون
افعال كل قوة متميزة عند الذهن لئلا يقع الغلط للذهن فيحسب فعل الوهم انه
انه فعل العقل فيقتصر عليه فينبغى العقل غير مكمل والراى مخالفا لمقتضى الفعل
وفى تميز افاعيل هذه القوى معونة عظيمة فى التحرز عن الغلط ومجانبة الزيغ
وقد بلغت فيما صنفته فى المنطق مبلغا فى ذلك لم يبلغه احد الاوايل

**الفصل التاسع** فى انه يجب ان يكون الموضع الطبيعى للارض هو الوسط
الذى هو فيه وساير ما يتصل به لما كان كل ما سخن اخذ الجهة القريبة من الفلك
وان كان ذلك خلافا لطبعه الجزئى حتى ان الماء اذا سخن يتحرك الى فوق و
صار بخارا ثم اذا برد نزل والرماد الغير المنطفى كالشرر يتحرك الى فوق ثم
اذا برد عاد الى طبعه فبين ان فوق وهو القريب من الفلك للطبيعة الحاره
فواجب ان يكون الجهة المضاده للعلو والموضع المضاد له للطبيعة المضادة
للحر والموضع المضاد للعلو وهو القريب من الفلك هو الوسط والبعد
منه فواجب ان يكون الارض والماء البارد ان عند الوسط واما ان





الجهتين المتضادتين فيما دون الفلك هو القرب منه والبعد منه فقد قيل ذلك
فى فصل تقدم فاذن الحرارة تطلب الموضع الذى هو قرب الفلك والبرد
يطلب الموضع الاخر بالطبع وايضا اذا الخفيف يطلب القرب من الفلك
فالثقيل يطلب البعد منه والارض اثقل الاجسام فمكانه الطبيعى فى غاية
البعد عن الفلك وهو الوسط ولا يمكن ان يكون مكانه خارج الفلك
والا لوجب ان يكون متجردا عنه جسم آخر خارج محيط بالفلك كما بين فى بابه
فكان حركته اليه قاصدة ان يقطع الفلك فكانت تتحرك نحوه الى الفلك
لا غير الفلك فبين ان الارض فى موضعه الطبيعى فبين ان قيامه فيه وسكونه
فيه بطبعه كما قيل وبين ان الشى ساكن فى موضعه الطبيعى بالطبع ما لم
يحرك وبين انه لو وجد الحجر منفذا الى الجانب الاخر لسكن اذا حصل فى الوسط
اذ قد بين ان كل متحرك حركة مستقيمة متناهية وان كل جهة متناهية وبين
ايضا ان ذلك موضعه الطبيعى وبين ساير ما يتصل بهذا وبالله التوفيق

**الفصل العاشر** فى اقتصاص اراء القدماء فيه من غير تطويل الرسالة
لمناقضتهم استغناء بما قيل من القدماء من اصحاب فيثاغورس من
قال ان الارض متحركة دائما على الاستدارة ومنهم من قال انها هابطة
الى اسفل دائما كما يحكى عن المانية والذين قالوا بسكونه فمنهم من قال
انها يقوم على الهوا لعرضها وحصر الهوا تحتها حتى لا يجد مخرجا فيضطر
الى اقلاله وهذا راى ديمقراطيس وبعضهم قال انها واقفة على الماء
وقوف الخشب عليه وبعضهم قال انها لعظمها يطفو على الهوا كما ان
الصفيحة من الرصاص اذا كانت عظيمة واسعة طفت وان صوف

رسبت وبعضهم قال انها تقف في الوسط لتساوی استحقاق الجهات
ان یتحرك الیها اذ لیست جهة اولی بذلك من جهة وبعضهم قال ان السبب
فيه تدوير الفلك وحركته واقتضاه الارض من كل جانب الی الوسط
كما انه لو جعل تراب وحجر في قارورة ثم ادير بقوة قام التراب والحجر
في الوسط وقال بعضهم ان السبب فيه جذب الخلا وقال بعضهم ان
ان اجزاء الارض انما يتحرك الی الارض عشقا لكليتها
وقال بعضهم ليست يتحرك بذاتها بل بجذب
الخلا فهذا ما حضرنا في هذا الساعة
من اراء القدما في الارض
ولنختم الرسالة والله
الحمد بلا نهاية
تم

الحمد لله الذي لا يحجب من بابه آمل ولا يحرم عن جنابه عامل ولم يحجب العارفون
عن ورود مناهل مشاهدة انوار جلاله مانع وحاجب ولم يمنع المشتاقين
للفائز عن الصعود من حضيض الفراق الى اوج الكمال وكامل واشهد
ان لا اله الا هو وحده لا شريك له شهادة من اخلص عشاهدة جلاله سره
وعوض في منازل التوحيد على اعين النظار سيره واشهد ان محمدا عبده و
رسوله الذي عقد على اعناق ارواح الابرار قلايد الاسرار وصلوات الله عليه
وآله الاخيار **وبعد** فهذه رسالة حررتها في علم النفس وجعلتها ثلثة فصول
الاول في اثبات ان جوهر النفس مغاير لجوهر البدن الثاني في بقاء النفس
بعد خراب البدن الثالث في مراتب النفوس في السعادة والشقاوة بعد
المفارقة عن البدن ثم الحقت خاتمة اذكر فيها العوالم الثالثة التي هي عالم العقل
وعالم النفس وعالم الجسم وترتيب الوجود من لدن الحق الاول الى اقصر مراتب
الموجودات على الترتيب النازل من عنده فيكون الناظر في هذه الرسالة
مطلعا على جمل من اجناس المعقولات وشطر من انواعها وجعلتها مشتمله
على اهم المطالب وهو معرفة الانسان نفسه مرقاة الى معرفة ربه سبحانه وتعالى
كما اشار اليه شارع العرب والعجم بقوله عليه الصلوة والسلام من عرف نفسه فقد
عرف ربه ولو كان المراد بالنفس في هذا الحديث هو هذا الجسم لكان كل واحد





عارفا بربه اعني خصوص معرفته وليس كذلك فهذه الرسالة تهديك الى الاسرار
المخزونة في علم النفس الذي غفل عنه الدهما من الناس بل اكثر العلماء عنه غافلون
ولهذا اوحى الى الرسول لما سئل عن حقيقة الروح قل الروح من امر ربي
ثم قال عقيبه وما اوتيتم من العلم الا قليلا تنبيها على ان اكثر الناس عن
علم النفس وحقيقة الروح غافلون فهذه هي الاشارة الى فوائد هذه الرسالة
ولنشرع فيما ذكرنا من الفصول **الفصل الاول** في اثبات ان جوهر النفس
مغاير لجوهر البدن فنقول المراد بالنفس ما يشير اليه كل احد بقوله انا وقد
اختلف اهل العالم في ان المشار اليه بهذا اللفظ اهو هذا البدن المشاهد
المحسوس او غيره فقد ظن اكثر الناس وكثير من المتكلمين ان الانسان هو
هذا البدن وهو ظن فاسد ورأي باطل كما سنبينه والقائلون بانه غير
هذا البدن المحسوس اختلفوا فمنهم من قال انه جسم ومنهم من قال انه
جسماني ومنهم من قال انه غير جسم ولا جسماني بل هو جوهر روحاني فاض
على هذا القلب والحياة واتخذه آلة في اكتساب المعارف والعلوم حتى يستكمل
جوهره بها ويصير عارفا بربه عالما بحقايق مخلوقاته فيستعد بذلك للرجوع الى
حضرته ويصير ملكا من ملائكته في سعادة لا نهاية لها وهذا هو مذهب
الحكماء الالهيين والعلماء الربانيين واصحاب المكاشفة فانهم شاهدوا جواهر
انفسهم عند انسلاخهم عن ابدانهم واتصالهم بالانوار الالهية ولنا
في صحة هذا البحث والنظر براهين **البرهان الاول** تامل ايها
العاقل في انك اليوم في نفسك هو الذي كان موجودا في جميع عمرك حتى
انك تتذكر كثيرا مما جرى من احوالك فانت اذن ثابت مستمر لا شك في

بدنك واجزاء بدنك ليس ثابتا مستمرا بل هو ابدا في التحليل والنقص ولهذا يحتاج الانسان
الى الغذا ليصير بدلا لما يتحلل في بدنه فان البدن حار رطب والحار اذا اثر في الرطب حلل
جوهر الرطب حتى ينتهي بكليته كما توقد عليه النار دائما فانه يحول الى ان لا يبقى منه شيء ولهذا
لو حبس الانسان عن الغذاء مدة قليلة يهزل وانتقص قريبا من ربع بدنه ليعلم
نفسا انها في مدة عشرين سنة لم يبق شيء من اجزاء بدنك وانت تعلم بقاء ذاتك في
هذه المدة بل جميع عمرك فذاتك مغايرة لهذا البدن واجزائها الظاهرة و
الباطنة فهذا برهان عظيم يفتح باب الغيب فان جوهر النفس غائب عن الحواس
والاوهام من يحقق عنده هذا البرهان وتصوره في نفسه تصورا حقيقيا
فقد ادرك ما غاب عنه **البرهان الثاني** هو ان الانسان اذا كان منهمكا بامر ما
من الامور فانه يستحضر ذاته حتى انه يقول انا فعلت كذا وافعل كذا وفي مثل هذا
الحال يكون غافلا عن جميع اجزاء البدن فالمعلوم بالعقل غير ما هو معقول عنه
فذات الانسان مغاير لهذا البدن **البرهان الثالث** هو ان الانسان يقول
ادركت الشيء الفلاني ببصري فاشتهيته او غضبت عنه وكذا يقول اخذت بيدي
ومشيت برجلي وتكلمت بلساني وسمعت باذني وتفكرت في كذا وتوهمته وتخيلته
فنحن نعلم بالضرورة ان في الانسان اشياء جامعا لهذه الادراكات وهذه الافعال
ونحن نعلم ايضا بالضرورة ان في الانسان شيئا جامعا لهذه الادراكات والافعال
فانه لا يبصر بالاذن ولا يسمع بالبصر وكذلك فمنه شيء جامع لجميع الادراكات
والافاعيل ولا شيء من اجزاء البدن يجمعها لها فالذي يشير الانسان اليه بقوله انا
مغاير لجملة اجزاء البدن ثم نقول ان هذا الشيء الذي اثبتناه انه هو الانسان
مغاير لهذه الجسد لا يمكن ان يكون جسما ولا جسمانيا اي قائما بالجسم لانه





لو كان كذلك لكان ايضا متحللا سيالا قابلا للكون والفساد بمنزلة هذا البدن فلم يكن
باقيا من اول عمره الى آخره فهو اذن جوهر روحاني بل هو نور الهي فائض على هذا القالب
المحسوس بسبب استعداده وهو المزاج الانسي والى هذا المعنى اشير في الكتاب
الالهي بقوله فاذا سويته ونفخت فيه من روحي فالتسوية هو ان يجعل البدن بالمزاج
الانسي مستعدا بان يتعلق به النفس الناطقة وقوله من روحي اضافه الى
نفسه لكونه جوهرا روحانيا غير جسم ولا جسماني هذا ما اردنا ان نذكره في هذا
الفصل **الفصل الثاني** في بقاء النفس بعد خراب البدن اعلم ان الجوهر الذي
هو الانسان في الحقيقة لا يفنى بعد الموت ولا يبلى بعد مفارقة هذا الجسم بل هو
باق ببقاء خالقه تعالى وذلك لان جوهره اقوى من جوهر البدن لانه محرك هذا
البدن ومدبره ومتصرف فيه والبدن منفعل عنه مسخر له تابع فاذا لم يضره مفارقته
البدن وجوده فان البدن موجود باق بعد الموت فلان لا يضره وجود النفس و
بقاءها كان اولى واحرى ولان النفس من مقولة الجوهر ومفارقته مع البدن من
مقولة المضاف والاضافة اضعف الاعراض لانها لا يتم وجودها لموضوعها بل
يحتاج الى شيء آخر هو المضاف اليه فكيف يبطل الجوهر القائم بنفسه ببطلان
اضعف الاعراض ومثل ان يكون مالكا لشيء متصرفا فيه فاذا بطل ذلك الشيء
لم يبطل المالك ببطلانه ولهذا ان الانسان اذا نام بطل عنه الحواس والادراكات
صار ملقى كالميت ولهذا قال النبي صلى الله عليه وآله اخو الموت ثم ان الانسان
في نومه يرى الاشياء ويسمعها بل يدرك الغيب في المنامات الصادقة بحيث
لا يتيسر له في اليقظة وذلك برهان قاطع على ان النفس غير محتاج الى هذا
البدن بل يضعف بمقارنته وتقوى ببطلانه فاذا مات البدن وخرب تخلص جوهر

النفس عن جنس البدن اذا كان كاملا بالعلم والحكمة والعلم الصالح انجذب الى الانوار
الالهية وانوار الملئكة والملأ الاعلى انجذاب ابرة الى جبل عظيم من المغناطيس وفاضت
عليه السكينة وجعل له ويؤذى من الملأ الاعلى يا ايتها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك
راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي **الفصل الثالث** في مراتب النفوس
في السعادة والشقاوة بعد المفارقة عن البدن اعلم ان نفس الانسان لا تخلو عن ثلثة
اقسام لانها اما ان يكون كاملة في العلم والعمل واما ان يكون ناقصة فيهما و
اما ان يكون كاملة في احدهما ناقصة في الاخر وهذا القسم الثالث على قسمين لانها
ان يكون كاملة في العلم ناقصة في العمل وعلى العكس فيكون اصناف النفوس بحسب
القسمة الاولى ثلثة كما ورد في القران المجيد وكنتم ازواجا ثلثة فاصحاب الميمنة ما
اصحاب الميمنة ثم قال واصحاب المشامة ما اصحاب المشامة ثم قال والسابقون
السابقون اولئك المقربون فنقول الكاملون في العلم والعمل فهم السابقون ولهم
الدرجة القصوى في الاخرة فيلحقون من العوالم الثلثة بعالم العقول ويتنزهون
عن مفارقة الاجسام ونفوس الافلاك مع جلالة قدرها فهؤلاء هم السابقون
الذين في المرتبة العليا واما اصحاب اليمين فهم في المرتبة الوسطى فهم يرتفعون عن
عالم الاستحالة ويصلون بنفوس الافلاك ويتطهرون عن دنس عالم العناصر ويشاهدون
النعيم الذي خلقه الله تعالى في السموات من الحور العين والوان الاطعمة اللذيذة والحان
الطيور وما يقصر اوصاف الواصفين عن كنهه كما قال عليه الصلوة والسلام حكاية عن الله
تعالى اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر فهذه
مرتبة المتوسطين من الناس ولا يبعد ان يتمادى امرهم الى ان يستعدوا للفوز
بوصول الدرجة العليا فينغمسون في ذوات الانوار الحقيقية واوصلت السابقين

بعد



بعد انقضاء دهور يأتي عليهم هذه مرتبة اصحاب اليمين واما اصحاب الشمال وهم
النازلون في المرتبة السفلى فهم منغمسون في ظلمات الطبيعة منتكسون في قعر بحر
الاجرام المسجونون بالحلول في دار البوار جهنم وهم الذين دعوا الناس الذين دعوا
هنالك ثبورا فهذه شرح مراتب ارواح البشر بعد المفارقة وقد اتفق على صحتها الوحي
الالهي والاراء الحكمية **خاتمة الرسالة** في ذكر العوالم الثلثة التي هي عالم العقل وعالم
النفس وعالم الجسم وترتيب الوجود من لدن الحق الاولى الى اقصى مراتب الموجودات على
الترتيب النازل منه تعالى فنقول ان اول ما خلق الله جوهر روحاني وهو نور محض قايم
بنفسه لا في جسم ولا في مادة وذلك لذاته ولخالقه تعالى وهو عقل محض وقد اتفق
على صحة هذا جميع الحكماء الالهيون والانبياء عليهم السلام قال سيدنا ونبينا
صلى الله عليه وآله اول ما خلق الله العقل ثم قال له اقبل فاقبل ثم قال له ادبر فادبر
ثم قال له وعزتي وجلالي ما خلقت خلقا اعز منك بك اعطي وبك اخذ وبك اثيب
وبك اعاقب فنقول ان هذا العقل له ثلاث تعقلات احدها انه تعقل خالقه تعالى
وثانيها تعقل ذاته واجبا بالاول تعالى وثالثها انه تعقل كونه ممكنا لذاته فحصل له
من تعقل خالقه تعالى عقل آخر كحصول سراج من سراج وحصل من تعقل ذاته واجبا
بالاول نفس هي ايضا جوهر روحاني كالعقل الا انه في الرتبة دونه وحصل من تعقل
ذاته ممكنة لذاته جوهر جسماني هو الفلك الاعظم وهو العرش بلسان الشرع فتعلقت
تلك النفس بذلك الجسم فتلك النفس هي النفس الكلية المحركة للفلك الاقصى كما يحرك
روحنا جسمنا وتلك الحركة حركة شوقية بها تحرك النفس الفلكية شوقا وعشقا
الى العقل الذي هو المخلوق الاول فصار العقل الاول عقلا للفلك الاقصى ومطاعا
له ثم حصل من العقل الثاني عقل وجسم فالجسم هو الفلك الثاني وهو فلك

الثوابت وهو الكرسي بلسان الشرع وتعلقت النفس الثانية بهذا الفلك وهكذا حصل
من العقل الثالث عقل ونفس وفلك وهو فلك المشتري والنفس نفس المشتري وهكذا
حتى ينتهي الى فلك القمر والنفس نفس القمر حصل العقل العاشر وهو عقل العالم
العنصري وهو من السطح المقعر لفلك القمر الى كرة الارض والعناصر الاربعة النار
والهواء والماء والارض وجعلت المواليد الثلثة وهي المعادن والنبات والحيوان
والانسان الذي هو اكمل الحيوان وهو بنفسه شبيه الملئكة ويبقى ببقاء السرمدي
اذ شبيههم في العلم والعمل وقد يصير اخس من البهايم والسباع اذا اتصفت باخلاقهم
واخلد الى الارض واتبع هواه وكان امره فرطا واما اذا تنزه عن طرفي الافراط
والتفريط في الاخلاق وتوسط بينهما فلم سبعا ولا خاملا في القوة الشهوانية
بل عفيفا فان العفة توسط الشهوة ولا يكون ايضا متهورا ولا جبانا بل شجاعا
وهو بحسب القوة الغضبية فان الشجاعة توسط بين التهور والجبانة وكذلك يكون
حكيما في المعيشة وهي حسن التدبير فيما بينه وبين غيره اما بحسب اهل منزله الخاص
به وهو بين زوج وزوجة والد ومولود مالك ومملوك واما بحسب اهل مدينته
في المعاملات او في السياسات ان كان له رتبة السياسة وهذه الحكمة
متوسطة في التدبير بين نفسه وغيره دون الجربزة والبلاهة وهذه الحكمة
غير الحكمة التي هي العلم بالاخلاق فان تلك الحكمة لما كانت اشد افراطا كان
احسن وهذه الحكمة لا ينبغي ان يكون بالافراط والا لكانت جربزة ولا بالتفريط
والا لكانت بلاهة وهذه الخصال الثلث اعني العفة والشجاعة والحكمة هي
التي تسمى عدالة فالعدالة هي مجموع هذه الاخلاق الثلثة فمن اتصف بها
وكان ايضا بالحكمة النظرية التي هي العلم بحقايق الاشياء فقد صار كاملا في العلم

والعمل



والعمل وصار من جملة من قيل في حقهم السابقون السابقون فان قلت فهل يمكن
ان يحد الحكمة النظرية بحد لا يمكن اقل منه حتى يستعد به النفس لتلك السعادة
فيكون من السابقين المذكورين قلت يمكن ذلك التحديد بالتعريف فنقول
ينبغي ان يكون عالما بوجود واجب الوجود وصفات جلاله ونعوت كماله وتنزهه
عن التشبيه وهو انه لا يشبه شيئا ولا يشبهه شيء ويتصور عنايته بالمخلوقات
واحاطة علمه بالكليات وشمول قدرته على جميع المخلوقات ثم يعلم ان الوجود يبتدي
امن عنده تعالى ساريا الى الجواهر العقلية ثم الى النفوس الروحانية الفلكية ثم
الى الاجسام العالية السماوية ثم الى الاجساد العنصرية بسايطها ومركباتها
من المعادن والنبات والحيوان ثم يتصور جوهر النفس الانسانية واوصافها و
انها ليست بجسم ولا جسماني وانها باقية بعد فناء البدن اما منعمة واما معذبة
فهذا القدر من العلم مجملا ومفصلا اذا حصل للانسان استعد بالسعادة التي
شرحناها اعني سعادة السابقين الكاملين وبقدر ما ينقص علمه وعمله ينقص
من درجاته وقربه من الله تعالى واما الذين قد رتبتهم انحطت عن درجة هؤلاء
الكاملين علما وعملا وهم المتوسطون وهؤلاء الكاملون في العلم دون العمل
واما في العمل دون العلم اما الكاملون في العلم دون العمل فهم محجوبون عن
عالم العلوي مدة حتى ينسلخ عنهم تلك الهيات الردية التي كانوا يعملونها في حيوتهم
الدنيا ويتجرد منهم الهيات العفونية قليلا فيخلصون الى عالم القدس والطهارة
ويلحقون بالسابقون واما الكاملون في العمل دون العلم فهم المتنزهون
من اهل الشرايع الذين يعملون الصالحات ويؤمنون بالله واليوم الآخر
ويتبعون الانبياء عليهم السلم فيما امروا به ونهوا عنه ولكن لا يكون لهم زيادة حظ

من حقايق العلوم ولا يعرفون اسرارها ولا اسرار التنزيلات الالهية وتاويلاتهم
اذا تخلصوا عن ابدانهم انجذبت نفوسهم الى نفوس الافلاك وعرجوا الى السموات
فشاهدوا جميع ما قيل لهم في الدنيا من اوصاف الجنة في غاية الشرف والرتبه
ولكن لا يبعد ان يقضي بهم الامر الى ان يرتقوا الى العالم العقل والصنع الالهي
فينغمسون في اللذات الحقيقية التي لا يمكن شرحها واذ قد وصلنا الى هذا
المقام وكشفنا هذه الاسرار فنكتفي بهذا القدر
من الاستبصار للطالبين المسترشدين
جعلنا الله واياكم من المهتدين
انه هو البر الرحيم
تمت الرساله
تم

**اما بعد** حمد واجب الوجود على نعمائه والصلوة على سيد انبيائه وعلى اكرم احبائه
فانى مجيب لما سئلت من تحرير مسائل الكلام وترتيبها على ابلغ النظام مشيرا
الى غرر فوائد الاعتقاد ونكت مسائل الاجتهاد مما ادى الدليل اليه وقوى اعتمادى
عليه والله اسئل العصمة والسداد وان يجعله ذخرا ليوم المعاد وسميته تجريد
العقايد ورتبته على ستة مقاصد **المقصد الاول** فى الامور العامة وفيه
فصول ثلثة **الفصل الاول** فى الوجود والعدم وتحديدهما بالثابت العين
والمنفى العين والذى يمكن ان يخبر عنه ونقيضه او بغير ذلك يشتمل على
دور ظاهر بل المراد تعريف اللفظ اذ لا شىء اعرف من الوجود والاستدلال بتوقف
التصديق بالتنافى عليه او بتوقف الشىء على نفسه او عدم تركب الوجود مع فرضه
او ابطال الرسم باطل وتردد الذهن حال الجزم بمطلق الوجود واتحاد مفهوم
نقيضه وقبوله القسمة يعطى الشركة فيغاير الماهية والا اتحدت الماهيات
او لم ينحصر اجزاؤها ولانفكاكهما تعقلا ولتحقق الامكان وفايدة الحمل و
الحاجة الى الاستدلال وانتفاء التناقض وتركب الواجب وقيامه بالماهية من
حيث هى فزيادته عليها فى التصور وهو منقسم الى الذهنى والخارجى والا لبطلت
الحقيقية والموجود فى الذهن انما هو الصورة المخالفة فى كثير من اللوازم وليس





الوجود معنى يحصل به الماهية فى العين بل الحصول ولا تزايد فيه والاشتداد وهو
خير محض ولا ضد له ولا مثل له فتحقق مخالفته للمعقولات ولا ينافيها ويساوق
الشيئية فلا يتحقق بدونه والمنازع مكابر مقتضى عقله وكيف يتحقق بدونه مع اثبات
القدرة وانتفاء الاتصاف وانحصار الموجود مع عدم تعقل الزايد ولو اقتضى التميز
الثبوت عينيا لزم محالات والامكان امر اعتبارى يعرض لما وافقونا على انتفائه
وهو يرادف الثبوت والعدم النفى فلا واسطة والوجود لا يرد عليه القسمة والكلى ثابت
ذهنا ويجوز قيام العرض بالعرض ونوقضوا بالحال نفسها والعذر بعدم قبول
التماثل والاختلاف والتزام التسلسل بط فبطل ما فرعوا عليها من تحقق الذوات
الغير المتناهية فى العدم ومن انتفاء تاثير المؤثر فيها وتباينها ومن اختلافهم
فى اثبات صفة الجنس وما يتبعها فى الوجود وفى مغايرة التحيز للجوهرية وفى
اثبات صفة المعدوم بكونه معدوما وفى امكان وصفه بالجسمية وفى وقوع
الشك فى اثبات الصانع بعد اتصافه بالقدرة والعلم والحيوة ومن قسمة الحال
الى المعلل وغيره وتعليل الاختلاف بها وغير ذلك مما لا فايدة بذكره ثم الوجود قد
يؤخذ على الاطلاق فيقابله عدم مثله وقد يجتمعان لا باعتبار التقابل ويعقلان
معا وقد يؤخذ مقيدا فيقابله عدم مثله ويفتقر الى الموضوع كالتقابل ملكته
وقد يؤخذ شخصيا ونوعيا وجنسيا ولا جنس له بل هو بسيط فلا فصل له و
يتكثر بتكثر الموضوعات ويقال بالتشكيك على عوارضها فليس جزءا من غيره
مطلقا والشيئية من المعقولات الثانية وليست متاصلة فى الوجود فلا شىء
مطلقا ثابت بل هى تعرض لخصوصيات الماهيات وقد يتمايز الاعدام ولهذا
استند عدم المعلول الى عدم العلة لا غير ونافى عدم الشرط وجود المشروط وصح

عدم الضد وجود الآخر بخلاف باقي الأعدام ثم العدم قد يعرض لنفسه فيصدق
النوعية والتقابل عليه باعتبارين وعدم المعلول ليس علة لعدم العلة في الخارج
وان جاز في الذهن على انه برهان إني وبالعكس لمي والأشياء المترتبة في
العموم والخصوص وجوداً تتعاكس عدماً وقسمة كل منهما الى الاحتياج و
الغنى حقيقية واذا حمل الوجود او جعل رابطاً تثبت مواد ثلثة في انفسها
وجهات في التعقل دالة على وثاقة الرابطة وضعفها هي الوجوب والامتناع
والامكان وكذا العدم والبحث في تعريفها كالوجود وقد تؤخذ ذاتية فتكون
القسمة حقيقية لا يمكن انقلابها وقد يؤخذ الأولان باعتبار الغير والقسمة
مانعة الجمع بينهما يمكن انقلابهما ومانعة الخلو بين الثلثة في الممكنات
ويشترك الوجوب والامتناع في اسم الضرورة وان اختلفا في السلب
والايجاب وكل منهما يصدق على الآخر اذا تقابلا في المضاف اليه وقد
يؤخذ الامكان بمعنى سلب الضرورة عن احد الطرفين فيعم الأخرى والخاص
قد يؤخذ بالنسبة الى الاستقبال ولا يشترط العدم في الحال والا اجتمع
النقيضان والثلثة اعتبارية لصدقها على المعدوم واستحالة التسلسل
ولو كان الوجوب ثبوتياً لزم امكان الممتنع ولو كان الامكان ثبوتياً
لزم سبق كل ممكن على امكانه والفرق بين نفي الامكان والامكان المنفي لا يستلزم
ثبوته والوجوب شامل للذات وغيره وكذا الامتناع ومعروض ما بالغير
منهما ممكن ولا ممكن بالغير لما تقدم في القسمة الحقيقية وعروض الامكان
عند عدم اعتبار الوجود والعدم بالنظر الى الماهية وعلتيهما وعند اعتبارهما
بالنظر اليهما يثبت ما بالغير ولا منافاة بين الامكان الذاتي والغيري وكل

ممكن



ممكن العروض ممكن ذاتي ولا عكس واذا لاحظ الذهن الممكن موجوداً طلب العلة
وان لم يتصور غيره وقد يتصور وجود الحادث فلا يطلبها ثم الحدوث كيفية
الوجود فليس علة لما تقدم عليه بمراتب ولا يتصور الأولوية لأحد الطرفين
بالنظر الى ذاته ولا يكفي الخارجية لأن فرضها لا يحيل المقابل فلا بد من
الانتهاء الى الوجوب وهو سابق ويلحقه وجوب آخر لا يخلو عنه قضية
فعلية والامكان لازم والا يجب الماهية او يمتنع ووجوب الفعليات
يقارنه جواز العدم وليس بلازم ونسبة الوجوب الى الامكان نسبة
تمام الى نقص والاستعداد قابل للشدة والضعف ويعدم ويوجد للمركبات
وهو غير الامكان الذاتي والوجود ان اخذ غير مسبوق بغيره او بالعدم
فقديم والا فحادث والسبق والمقابلان اما بالعلية او بالطبع او
بالزمان او بالرتبة الحسية او العقلية او بالشرف او بالذات والحصر
استقرائي ومقوليتها بالتشكيك وتحفظ الاضافة بين المضافين في
انواعه وحيث وجد التفاوت امتنع جنسيته والتقدم دائماً يعارض
زماني او مكاني او غيرهما والقدم والحدوث الحقيقيان لا يعتبر فيهما
الزمان والا تسلسل والحدوث متحقق والقدم والحدوث اعتباران
عقليان ينقطعان بانقطاع الاعتبار ويصدق الحقيقي منهما ومن الذاتي
والغيري ويستحيل صدق الذاتي على المركب ولا يكون الذاتي جزءاً من غيره
ولا يزيد وجوده عليه والا لكان ممكناً والوجود المعلوم هو المقول
بالتشكيك اما الخاص به فلا وليس هو طبيعة نوعية بالنسبة الى افراده على
ما سلف فجاز اختلاف جزئياته في العروض وعدمه وتأثير الماهية من حيث

هو في الوجود غير معقول والنقض بالقابل ظاهر البطلان والوجود من المحمولات
العقلية لامتناع استغنائه عن المحل وحصوله فيه وهو من المعقولات الثانية
وكذا العدم وجهاتهما والماهية والكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية
والفصلية والنوعية وللعقل ان يعتبر النقيضين ويحكم بينهما بالتناقض ولا استحالة
فيه وان يتصور جميع الاشياء حتى عدم نفسه وعدم العدم تمثيل في الذهن و
يرفعه وهو ثابت باعتبار قسيم ويصح الحكم عليه من حيث هو متصور ولا تناقض
ولهذا ينقسم الموجود الى ثابت في الذهن وغير ثابت فيه ويحكم بينهما بالتمايز وهو
لا يستدعي الهوية لكل من المتمايزين ولو فرض له هوية لكان حكمها حكم الثابت
واذا حكم الذهن على الامور الخارجية بمثلها وجب التطابق في صحيحه والا فلا و
يكون صحيحه باعتبار مطابقته لما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب ثم
الوجود والعدم قد يحملان وقد يربط بهما المحمول والحمل الايجابي يستدعي
اتحاد الطرفين من وجه وتغايرهما من آخر وجهة الاتحاد قد يكون احدهما
وقد يكون ثالثا والتغاير لا يستدعي قيام احدهما بالآخر ولا اعتبار عدم
القيام في القيام لو استدعاه واثبات الوجود للماهية لا يستدعي وجودها
وسلبه عنها لا يقتضي تميزها وثبوتها بل نفيها الا اثبات نفيها وثبوتها في الذهن
وان كان لا بد منه لكنه ليس بشرط والحمل والوضع من المعقولات الثانية فلا
بالتشكيك وليست الموصوفية ثبوتية والا تسلسل ثم الموجود قد يكون بالذات
وقد يكون بالعرض واما الموجود في الكتابة والعبارة فمجازي والمعدوم لا يعاد
لامتناع الاشارة اليه فلا يصح الحكم عليه بصحة العود ولو اعيد تخلل العدم بين
الشيء ونفسه ولم يبق فرق بينه وبين المبتداء وصدق المتقابلان عليه دفعة





ويلزم التسلسل في الزمان والحكم بامتناع العود لامر لازم للماهية وقسمة الموجود
الى الواجب والممكن وردت على الموجود من حيث هو قابل التقييد وعدم والحكم على
الممكن بامكان الوجود حكم على الماهية لا باعتبار العدم والوجود ثم الامكان قد
يكون آلة في التعقل وقد يكون معقولا باعتبار ذاته وحكم الذهن على الممكن بالامكان
يجب ان يعتبر مطابقته لما في العقل لان الامكان عقلي والحكم بحاجة الممكن ضروري
وخفاء التصديق بخفاء التصور غير قادح والمؤثرية اعتبار عقلي والمؤثر يؤثر في
الاثر لا من حيث هو موجود ولا من حيث هو معدوم وتاثير المؤثر في الماهية
ويلحقه وجوب لاحق وعدم الممكن مستند الى عدم علته والممكن الباقي مفتقر
الى المؤثر لوجود علته والمؤثر يفيد البقاء بعد الاحداث ولهذا جاز استناد
القديم الممكن الى المؤثر الموجب لو امكن ولا يمكن استناده الى المختار ولا قديم
سوى الله تعالى لما سياتي ولا يفتقر الحادث الى المادة والمدة والا لزم التسلسل
والقديم لا يجوز عليه العدم لوجوبه بالذات ولاستناده اليه الفصل الثاني
في الماهية ولواحقها وهي مشتقة عما هو وهو ما به يجاب عن السؤال بما هو وتطلق
غالبا على الامر المعقول والذات والحقيقة عليها مع اعتبار الوجود والكل من
ثواني المعقولات حقيقة كل شيء مغايرة لما يعرض لها من الاعتبارات والا
لما صدق على ما ينافيها ويكون الماهية مع كل عارض مقابلة لها مع ضده وهي
من حيث هي ليست الا هي فلو سئلت بطرفي النقيض فالجواب السلب لكل شيء
قبل الحيثية لا بعدها وقد تؤخذ الماهية محذوفا عنها ما عداها بحيث لو
انضم اليها شيء لكان زايدا ولا يكون مقولا على ذلك المجموع وهو الماهية
بشرط لا شيء فلا يوجد الا في الاذهان وقد يؤخذ لا بشرط شيء وهو كلي طبيعي

موجود في الخارج وهو جزء من الاشخاص والصادق على المجموع الحاصل منه
ومما يضاف اليه والكلية العارضة للماهية يقال لها كلي منطقي وللمركب كلي
عقلي وهما ذهنيان فهذه اعتبارات ثلثة ينبغي تحصيلها في كل ماهية معقولة
فالماهية منها بسيطة وهي ما لا جزء له ومنها مركبة وهي ما له جزء وهما موجودتا
ضرورة ووصفاها اعتباريان متنافيان وقد يتضايفان فيتعاكسان في
العموم والخصوص مع اعتبارهما بما مضى وكما يتحقق الحاجة في المركب فكذا
في البسيط وهما قد يتقومان بانفسهما وقد يفتقران الى المحل والمركب مركب عما
يتقدمه وجودا وعدما بالقياس الى الذهن والخارج وهو علة الغنى عن
السبب فباعتبار الذهن بين وباعتبار الخارج غني فيحصل خواص ثلثة واحدة
متعاكسة واثنتان اعم ولا بد من حاجة ما لبعض الاجزاء الى البعض ولا
يمكن شمولها باعتبار واحد وهي قد تتميز في الخارج وقد تتميز في الذهن فقط
واذا اعتبر عروض العموم ومضايفه فقد يتباين وقد يتداخل وقد يؤخذ
مواد وقد يؤخذ محمولة يعرض لها الجنسية والفصلية البتة وجعلاهما
واحد والجنس كالمادة وهو معلول والفصل كالصورة وهو علة وما لا جنس له
لا فصل له وكل فصل تام فهو واحد ولا يمكن وجود جنسين في مرتبة واحدة
لماهية واحدة فلا تركيب عقلي الا منهما ويجب تناهيهما وقد يكون منهما عقلي
وطبيعي ومنطقي كجنسهما ومنهما عوال وسوافل ومتوسطات وفصل
كل جنس يكون في مرتبة ومن الجنس ما هو مفرد وهو الذي لا جنس فوقه
ولا تحته ومنه ما هو غير مفرد وهما اضافيان وقد يجتمعان مع التقابل
ولا يمكن اخذ الجنس بالنسبة الى الفصل واذا نسبا الى ما يضافان اليه كان

الجنس



الجنس اعم والفصل مساويا والتشخص من الامور الاعتبارية فاذا نظر اليه
من حيث هو امر عقلي وجد مشاركا لغيره من التشخصات فيه ولا يتسلسل بل
ينقطع بانقطاع الاعتبار ولما ما به التشخص فقد يكون نفس الماهية فلا
يتكثر وقد يستند الى المادة المتشخصة بالاعراض الخاصة الحالة فيها ولا يحصل
التشخص بانضمام كلي عقلي الى مثله والتميز يغاير التشخص ويجوز امتياز من
الشيء بالاخر والمتشخص قد لا يعتبر مشاركته والكلي قد يكون اضافيا فيتميز
والشخص المندرج تحت غيره متميز والتشخص يغاير الوحدة وهي تغاير
الوجود لصدقه على الكثير من حيث هو كثير بخلاف الوحدة وتساوق الوحدة
ولا يمكن تعريفها الا باعتبار اللفظ وهي الكثرة عند العقل والخيال يستويان
في كون كل منهما اعرف بالانقسام وليست الوحدة امرا عينيا بل هي من ثواني
المعقولات وكذا الكثرة ويقابلها لا الاضافة العلية والمعلولية والمكيالية
والكيلية لا لتقابل جوهري بينهما ثم معروضهما قد يكون واحدا فله جهتان
بالضرورة فجهة الوحدة ان لم يقوم جهة الكثرة ولم يعرض لها فالوحدة
عرضية وان عرضية وان عرضت كانت الكثرة موضوعات ومحمولات عارضة
لموضوع واحد وبالعكس وان قومت فوحدة جنسية او نوعية او فصلية
وقد تتغاير فموضوع مجرد عدم الانقسام لا غير وحدة شخصية يقول مطلقا
والانقطاعات لها مفهوم زائد ذو وضع او مفارق ان لم يكن ذا وضع هذا
ان لم يقبل موضوع الوحدة القسمة والا فهو مقدار او جسم بسيط او مركب
وبعض هذه اولى من بعض بالوحدة وما هو على هذا النحو والوحدة في
الوصف العرضي والذاتي تتغاير اسماؤها بتغاير المضاف اليه والاتحاد محال

فالهوهو يستدعي جهتي تغاير واتحاد على ما سبق والوحدة ليست بعدد بل هي مبدأ
للعدد والمتقوم بها لا غير واذا اضيف اليها مثلها حصلت الاثنينية وهي نوع من
العدد ثم يحصل انواع لا يتناهى بتزايد واحد واحد مختلفة الحقايق هي انواع العدد
وكل واحد منها اعتباري يحكم به العقل على الحقايق اذا انضم بعضها الى البعض في العقل
انضماما بحسبه والوحدة قد يعرض لذاتها ومقابلها ولا يتسلسل بل ينقطع بانقطاع
الاعتبار وقد يعرض لها شركة فيتخصص بالمشهوري وكذا المقابل ويضاف الى معروضيهما
باعتبارين والى مقابلها بثالث وكذا المقابل ويعرض له ما يستحيل عروضها من التقابل
المتنوع الى انواعه الاربعة اعني تقابل السلب والايجاب وهو راجع الى القول والعقد
والملكة والعدم وهو الاول ماخوذا باعتبار خصوصية ما وتقابل الضدين وهما
وجوديان يتعاكس هو وما قبله في الحقيقي والمشهوري وتقابل التضايف ويندرج
تحته الجنس باعتبار عارض ومقوليته عليها بالتشكيك واشدها فيه السلب ويقابل
للاول التناقض ويتحقق التناقض في القضايا بشرائط ثمان وهذا في القضايا الشخصية
اما المحصورة فبشرائط تسع وهو الاختلاف فيه فان الكلية ضد الكلية والجزئيتان
صادقتان في الموجهات بشرط عاشر هو الاختلاف في الجهة ايضا بحيث لا يمكن
اجتماعهما صدقا وكذبا واذا قيد العدم بالملكة في القضايا سميت معدولة وهي تقابل
الوجودية صدقا لا كذبا لامكان عدم الموضوع فيصدق مقابلهما وقد يستلزم
الموضوع احد الضدين بعينه او لا بعينه او لا يستلزم شيئا منهما عند الخلو او
الاتصاف بالوسط ولا يعقل للواحد ضدان وهو منفي عن الاجناس ومشروط
في الانواع باتحاد الجنس وجعل الجنس والفصل واحدا **الفصل الثالث** في
العلة والمعلول كل شيء يصدر عنه امر اما بالاستقلال او بالانضمام فانه علة





لذلك الامر والامر معلول له وهي فاعلية ومادية وصورية وغائية فالفاعل مبدأ
التأثير وعند وجوده بجميع جهات التأثير يجب وجود المعلول ولا يجب مقارنة
العدم ولا يجوز بقاء المعلول بعده وان جاز في المعد ومع وحدته يتحد المعلول ثم
ثم يعرض الكثرة باعتبار كثرة الاضافات فان له وجودا ووجوبا بالغير وامكانا
بالذات وهذا الحكم ينعكس على نفسه وفي الوحدة النوعية لا ينعكس والنسبتان
من ثواني المعقولات وبينهما مقابلة التضايف وقد يجتمعان في الشيء الواحد
بالنسبة الى امرين ولا يتعاكسان فيهما ولا يتراقى معروضاهما في سلسلة واحدة
الى غير النهاية لان كل واحد منها ممتنع الحصول بدون علة واجبة لكن الواجب
بالغير ممتنع ايضا فيجب وجود علة واجبة لذاتها هي طرف للسلسلة وللتطبيق
بين جملة قد فصل منها احاد متناهية واخرى لم تفصل منها لان التطبيق
باعتبار النسبتين بحيث يتعدد بتعدد كل واحد منها باعتبارهما يوجب تنافيهما
لوجوب ازدياد احد النسبتين على الاخرى من حيث السبق ولان المؤثر في
المجموع ان كان بعض اجزائه كان الشيء مؤثرا في نفسه وعلله ولان المجموع
له علة تامة وكل جزء علة تامة اذ الجملة لا يجب به وكيف يجب الجملة
بشيء هو محتاج الى ما لا يتناهى من تلك الجملة ويتكافى النسبتان في
طرفي النقيض والقبول والفعل متنافيان مع اتحاد النسبة لتنافي لازميهما
ويجب المخالفة بين العلة والمعلول ان كان المعلول محتاجا لذاته الى تلك
العلة والا فلا ولا يجب صدق احد النسبتين على المصاحب وليس الشخص
من العنصريات علة ذاتية لشخص آخر والا لم يتناهى الاشخاص ولاستغنائه
عنه بغيره ولعدم تقدمه ولتكافؤهما ولبقاء احدهما مع عدم صاحبه

والفعل منّا يفتقر الى تصوّر جزئي ليتخصّص به الفعل ثم شوق ثم ارادة ثم حركة
من العضلات ليقع منّا الفعل والحركة الى مكان تتبع ارادة بحسبها وجزئيات
تلك تتبع تخيلات وارادة جزئية تكون السابق من هذه علة للسابق من تلك
فيتصل الارادات في النفس والحركات في المسافة الى آخرها المعدة لحصول
اخرى ويشترط في صدق التأثير على المقارن الوضع والتناهي بحسب المدّة والعدّة
والشدّة التي باعتبارها يصدق التناهي وعدمه الخاص على المؤثر لان القسري
يختلف باختلاف القابل ومع اتحاد المبداء يتفاوت مقابله والطبيعي يختلف
باختلاف الفاعل لتساوي الصغير والكبير في القبول فاذا تحركا مع اتحاد
المبداء عرض التناهي والمحل المتقوم بالحال قابل له ومادة للمركب وقبوله ذاتي
وقد يحصل القرب والبعد باستعدادات يكتسبها باعتبار الحال فيه وهذا
الحال صورة للمركب وجزء فاعل لمحله وهو والحد والغاية علة لماهيتها لعلية
العلة الفاعلية معلولة في وجودها للمعلول وهي ثابتة لكل قاصد اما القوة
الحيوانية المحركة فغايتها الوصول الى المنتهى وهو قد يكون غاية للقوة
الشوقية وقد لا يكون فان لم يحصل فالحركة باطلة والا فهو خير او عادة او
قصد ضروري او عبث وجزاف واثبتوا للطبيعيات غايات وكذا للاتفاقيات
والعلة مطلقا قد يكون بسيطة وقد يكون مركبة وايضا اما بالقوة او بالفعل
واما كلية او جزئية واما ذاتية او عرضية اما عامة او خاصة قريبة او
بعيدة ومشتركة او خاصة والعدم للحادث من المبادي العرضية والفاعل
في الطرفين واحد والموضوع كالمادة وافتقار الاثر انما هو في احد طرفيه
واسباب الماهية غير اسباب الوجود ولا بد للعدم من سبب وكذا في الحركة ومن





العلل المعدة ما يؤدي الى مثل او خلاف او ضد والاعداد قريب او بعيد ومن العلل
العرضية ما هو معد **المقصد الثاني في الجواهر والاعراض** وفيه فصول
**الفصل الاول في الجواهر** الممكن اما ان يكون موجودا في الموضوع وهو
العرض ولا وهو الجوهر وهو اما مفارق في ذاته وفعله وهو العقل او في ذاته
وهو النفس او مقارن فاما ان يكون محلا لآخر وهو المادة او حالا وهو
الصورة او ما يتركب منهما وهو الجسم والموضوع والمحل يتعاكسان وجودا
وعدما في العموم والخصوص وكذا الحال والعرض وبين الموضوع والعرض
مباينة ويصدق العرض على المحل والحال جزئيا والجوهرية والعرضية من ثواني
المعقولات لتوقف نسبة احدهما على وسط واختلاف الانواع في الاولوية والمعقو
منهما اشتراكه عرضي ولا تضاد بين الجواهر ولا بينها وبين غيرها والمعقول من الغنا
العدم وقد يطلق التضاد على البعض باعتبار اخر ووحدة المحل لا يستلزم وحدة
الحال الا مع التماثل بخلاف العكس ولما الانقسام فغير مستلزم من الجا
والموضوع من جملة المشخصات وقد يفتقر الحال الى المحل بتوسط ولا وجود
لوضعي لا يتجزى لاستقلال الجنب المتوسط وحركة الموضوعين على طرفي
المركب من ثلثة او اربعة على التبادل ويلزمهم ما يشهد الحس بكذبه من التفكيك
وسكون المتحرك وانتفاء الدايرة والنقطة عرض قايم بالمنقسم باعتبار
التناهي والحركة لا وجود لها في الحال ولا يلزم نفيها مطلقا والآن لا تحقق
له خارج ولو تركبت الحركة مما لا يتجزى لم يكن موجودة والقايل بعدم
تناهي الاجزاء يلزمه مع ما تقدم من النقض بوجود المؤلف مما لا يتناهى
ويفتقر في التعميم الى التناسب ويلزمه عدم لحوق السريع البطيء وان

لا يقطع المسافة المتناهية في زمان متناه والضرورة قضت ببطلان الطفرة
والتداخل والقسمة بانواعها تحدث اثنينية تساوي طباع كل واحد منهما طباع
المجموع وامتناع الانفكاك لعارض لا يقتضي امتناع الذاتي فقد ثبت ان الجسم الشيء
الواحد يقبل الانقسام الى ما لا يتناهى ولا يقتضي ذلك ثبوت مادة سوى الجسم
لاستحالة التسلسل ووجود ما لا يتناهى ولكل جسم مكان طبيعي يطلبه عند الخروج
على اقرب الطرق فلو تعدد انتفى ومكان المركب مكان الغالب او ما اتفق وجوده فيه
وكذا الشكل الطبيعي وهو الكرة والمعقول من المكان البعد فان الامارات تساعد
عليه **واعلم** ان البعد منه ملاق للمادة وهو الحال في الجسم ويمانع مساويه ومنه
مفارق يحل فيه الاجسام ويلاقيها بجملتها ويداخلها بحيث ينطبق على
بعد المتمكن ويتحد به ولا امتناع لخلوه عن المادة ولو كان المكان سطحا
لتضادت الاحكام ولم يعم المكان فهذا المكان لا يصح عليه الخلو عن شاغل
والا لتساوت حركة ذي المعاوق عدمه عند فرض معاوق اقل بنسبة زمانيهما
والجهة طرف الامتداد الحاصل في مأخذ الاشارة وليست منقسمة وهي من ذوات
الاوضاع المقصودة بالحركة للحصول فيها والطبيعي منها فوق وسفل وما عداهما
غير متناه

## **الفصل الثاني** في الاجسام

وهي قسمان فلكية وعنصرية
اما الفلكية فالكلية منها تسعة واحد منها غير مكوكب محيط بالجميع وتحته
فلك الثوابت ثم افلاك الكواكب السبعة السيارة وتشتمل على افلاك اخر
تداوير وخارجة المراكز والمجموع اربعة وعشرون وتشتمل على كواكب سبعة
سيارة والف ونيف وعشرين كوكبا ثوابت والكل بسائط خالية عن الكيفيات
الفعلية والانفعالية ولوازمها شفافة واما العناصر البسيطة فاربعة

كرة



كرة النار والهواء والماء والارض واستفيد عددها من ازدواجات الكيفية
الفعلية والانفعالية وكل واحد ينقلب الى الملاصق والى الغير بوسط او بوسائط
فالنار حارة يابسة شفافة متحركة بالطبيعة ولها طبقة واحدة وفوقها على
احالة المركب اليها والهواء حار رطب شفاف له اربع طبقات والماء رطب بارد
شفاف محيطة بثلثة ارباع الارض تقريبا له طبقة واحدة والارض باردة
يابسة ساكنة في الوسط شفافة لها طبقات ثلثة واما المركبات فهذه
الاربع اسطقسات حادثة عند تفاعل بعضها في بعض فيفعل الكيفية
في المادة فتكسر صرافة كيفيتها ويحصل كيفية متشابهة في الكل متوسطة
هي المزاج مع حفظ صور البسائط ثم يختلف الامزجة في الاعداد بحسب قربها
وبعدها عن الاعتدال مع عدم تناهيها بحسب الشخص وان كان لكل نوع طرفا
افراط وتفريط وهي تسعة

## **الفصل الثالث** في بقية احكام الاجسام

ويشترك الاجسام في وجوب التناهي لوجوب اتصاف ما فرض له ضده به
عند ما يستر عيثله مع فرض نقصانه عنه ولحفظ النسبة بين ضلعي الزاوية
وما اشتملا عليه مع وجوب اتصاف الثاني به واتحاد الحد وانتفاء القسمة
فيه يدل على الوحدة والضرورة قضت ببقائها ويجوز خلوها عن الكيفيات
المذوقة والمرئية والمشمومية كالهواء ويجوز رؤيتها بشرط الضوء واللون
وهو ضروري والاجسام كلها حادثة لعدم انفكاكها من جزئيات متناهية
حادثة فانه لا يخلو عن الحركة والسكون كل منهما حادث وهو ظ واما تناهي
جزئياتهما فلان وجود ما لا يتناهى محال للتطبيق ويوصف كل حادث بالاضافتين
المتقابلتين ويجب زيادة المتصف باحدهما من حيث هو كذلك على المتصف

بالاخرى فينقطع الزايد والناقص ايضا والضرورة قضت بحدوث ما لا ينفك عن حوادث
متناهية فالاجسام حادثة ولما استحال قيام الاعراض الا بها ثبت حدوثها واختص
الحدوث بوقته اذ لا وقت قبله بل المختار يرجح احد مقدوريه عند بعضهم والمادة
منتفية والقبلية لا تستدعي الزمان وقد سبق تحقيقه

**الفصل الرابع** في الجواهر المجردة اما العقل فلم يثبت دليل على امتناعه وادلة وجوده مدخولة
كقولهم الواحد لا يصدر عنه امران ولا سبق لمشروط باللاحق في تاثيره او وجوده
والا لما انتفت صلاحية التاثير عنه لان المؤثر مختار وقولهم استدارة
الحركة توجب الارادة المستلزمة للتشبيه بالكامل اذ طلب الحاصل فعلا او قوة
يوجب الانقطاع وغير الممكن محال لتوقفه على دوام ما اوجبنا انقطاعه وعلى
حصر اقسام الطلب مع المنازعة في امتناع طلب المحال وقولهم لا علية بين المتضايفين
والا لامكن الممتنع او علل الاقوى بالاضعف لمنع الامتناع الذاتي واما النفس
فهو كمال اول لجسم طبيعي الي ذي حيوة بالقوة وهي مغايرة لما هي شرط فيه لاستحالة
الدور وللمانعة في الاقتضاء ولبطلان احدهما مع ثبوت الاخر وهي مغايرة لما يقع
الغفلة عنه ولما يقع المشاركة به والتبدل فيه وهي جوهر مجرد لتجرد عارضها وعدم
انقسامها وقوتها على ما يعجز المقارنات عنه وحصول عارضها بالنسبة الى ما يعقل
محلا او منقطعا ولاستلزام استغناء العارض استغناء المعروض ولانتفاء التبعية
وحصول الضد ودخولها تحت حد واحد يقتضي وحدتها واختلاف العوارض لا يقتضي
اختلافها وهي حادثة وهو ظاهر على قولنا وعلى قول الخصم لو كانت ازلية لزم اجتماع
الضدين او بطلان ما ثبت او ثبوت ما يمتنع وهي مع البدن على التساوي ولا يفنى
بفنائه ولا تصير مبدا صورة الاخرى والا لبطل ما اصلناه من التعادل وتعقل بذاتها





وتدرك بالالات للامتياز بين المختلفين وضعا من غير استناد وللنفس قوى يشاركها
من الغاذية والنامية والمولدة واخرى تختص بها يحصل الادراك اما الجزئي والكلي ويخدم
للغاذية قوى الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة وقد يتضاعف لبعض الاعضاء والنمو
غير السمن والمصورة عندي باطلة لاستحالة صدور هذه الافعال المحكمة المركبة عن قوة
بسيط ليس لها شعور اصلا واما قوة الادراك الجزئي فمنه اللمس وهي قوة منبثة
في البدن كله وفي تعدده نظر ومنه الذوق ويفتقر الى توسط الرطوبة اللعابية الخالية
عن المثل والضد ومنه الشم ويفتقر الى وصول الهواء المنفعل من ذي الرايحة الى
الخيشوم ومنه السمع ويتوقف على وصول الهواء المنضغط الى الصماخ ومنه البصر
ويتعلق بالذات بالضوء واللون وهو راجع فينا الى تاثير الحدقة ويجب حصوله
مع شرايطه بخروج الشعاع فان انعكس الى المدرك ابصر وجهه وان عرض تعدد
السهمين تعدد المرئي ومن هذه القوى بنطاسيا الحاكمة بين المحسوسات لرؤية
القطرة خطا والشعلة دايرة والبرسم ما لا تحقق له لوجوب المغايرة بين القابل
والحافظ والوهم المدرك للمعاني الجزئية والحافظة والمتخيلة المركبة للصور و
المعاني بعضها مع بعض

**الفصل الخامس** في الاعراض وينحصر في تسعة الاول
الكم فمتصلة القار جسم وسطح وخط وغيره الزمان ومنفصله العدد ويشملها
قبول المساواة وعدمها والقسمة وامكان وجود العاد فيه وهو ذاتي وعرضي
ويعرض ثاني القسمين فيهما لاولهما وفي حصول المنافي وعدم الشرط دلالة
على انتفاء الضدية ويوصف بالزيادة والكثرة ومقابليهما دون الشدة ومقابلها
وانواع المتصل قد يكون تعليمية وان كانت تختلف بنوع ما من الاعتبار وتخلف
الجوهرية عما يقال في جواب ما هو يعطي عرضيته والتبدل مع بقاء الحقيقة وانتفاء

التناهي الى برهان ثبوت الكرة الحقيقية والافتقار الى عرض والمقوم بل يعطي عرضية
الجسم التعليمي والسطح والخط والزمان والعدد وليست الاطراف اعداما وان اتصفت
بها مع نوع من الاضافة والجسم معروض التناهي وعدمه وهما باعتبار ان الثاني
الكيف فيرسم بقيود عدمية تخصه جليتها بالاجماع واقسام اربعة فالمحسوسات
اما انفعاليات او انفعالات فهي مغايرة للاشكال لاختلافهما في الحمل ومغايرة
للمزاج لعمومها ومنها اوايل الملموسات فهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
والبواقي منتسبة اليها والحرارة جامعة للمتشاكلات ومفرقة للمختلفات و
البرودة بالعكس وهما متضادتان ويطلق الحرارة على معان اخر مخالفة الكيفية
في الحقيقة والرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل واليبوسة بالعكس وهما
متغايرتان للين والصلابة والثقل كيفية تقتضي حركة الجسم الى حيث ينطبق
مركزه على مركز العالم ان كان مطلقا والخفة بالعكس ويقال الاين بالاضافة باعتبارين
والميل طبيعي وقسري ونفساني وهو العلة القريبة للحركة وباعتباره يصدر
عن الثابت متغير ومختلفة ومتضادة ولولا ثبوته لتساوي ذو العايق وعادمه
وعند آخرين هو جنس بحسب تعدد الجهات فيتماثل ويختلف باعتبارها
ومنه الثقل والآخرون منهم جعلوه مغايرا ومنه لازم ومفارق وينتقل الى
محل لا غير وهو مقول قبلنا ويتولد عنه اشياء بعضها لذاتها من غير شرط
وبعضها بشرط وبعضها لا لذاتها ومنها اوايل المبصرات فهي اللون ولكل
منهما طرفان وللاول حقيقة وطرفاه السواد والبياض المتضادان ويتوقف
على الثاني في الادراك لا في الوجود وهما متغايران حسا قابلان للشدة والضعف
المتباينان نوعا ولو كان الثاني جسما يحصل ضد للمحسوس بل هو عرض قائم

بالمحل



بالمحل المعد لحصول مثله في الجسم المقابل وهو ذاتي وعرضي واول وثان والظلمة عدم
ملكة ومنها المسموعات وهي الاصوات الحاصلة من التموج المعلول للقرع والقلع
بشرط المقاومة في الخارج ويستحيل بقاؤه لوجود ادراك الهيئة الصورية
ويحصل منه آخر وهو الصداء ويعرض له كيفية مميزة يسمى باعتبارها حرفا
اما مصوت او صامت متماثلة او مختلفة بالذات او بالعرض وينتظم منها الكلام
باقسامه ولا يعقل كلام غيره ومنها المطعومات التسعة الحاصلة من تفاعل
في مثلها ومنها المشمومات ولا اسماء لانواعها الا من جهة الموافقة
والمخالفة والاستعدادية المتوسطة بين طرفي النقيض والنفسانية منه حال
او ملكة ومنها العلم وهو اما تصور او تصديق جازم ثابت مطابق
ولا يحد ويقسمان الضرورة والاكتساب ولا بد فيه من الانطباع في المحل
المجرد القابل وحلول المثال المغاير ولا يمكن الاتحاد ويختلف باختلاف
المعقول كالحال والاستقبال ولا يعقل الا مضافا فيقوى الاشكال مع
الاتحاد وهو عرض لوجود حده فيه وهو فعلي وانفعالي وغيرهما و
ضروري واقسامه ستة ومكتسب واجب وممكن وهو تابع بمعنى اصالة
موازنة في التطابق فزال الدور ولا بد فيه من الاستعداد اما
الضروري فبالحواس واما الكسبي فبالاولي وباصطلاح يفارق الادراك
مفارقة الجنس للنوع وباصطلاح آخر مفارقة النوعين وتعلقه على
التام بالعلة يستلزم تعلقه كذلك بالمعلول ومراتبه ثلث وذو السبب ايضا
يعلم به كليا والعقل غريزة يلزمها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات
وقد يطلق على غيره بالاشتراك والاعتقاد يقال للاحد قسميه فيتعاكسات

في العموم والخصوص ويقع فيه التضاد بخلاف العلم والسهو عدم ملكة العلم وفرق بينه
وبين النسيان والشك تردد الذهن بين الطرفين وقد يصح تعلق كل من العلم والاعتقاد بنفسه
وبالآخر فيتغاير الاعتبار لا التصور والجهل بمعنى يقابلهما وبآخر قسيم لاحدهما والظن
ترجيح احد الطرفين وهو غير اعتقاد الرجحان وهو يقبل الشدة والضعف فطرفاه علم
وجهل وكسبي العلم يحصل بالنظر مع سلامة جزئية ضرورة ومع فساد احدهما قد يحصل
ضده وحصول العلم عن الصحيح واجب ولا حاجة الى المعلم نعم لا بد من الجزء الصوري
وشرط عدم الغاية وضدها وحضورها ولوجوب ما يتوقف عليه العقليان وانتفاء
ضد المطلوب على تقدير ثبوته كان التكليف به عقليا وملزوم العلم دليل والظن
امارة وبسايطه اما عقلية واما مركبة لاستحالة الدور وقد يفيد النقلي القطع
ويجب التاويل عند المعارض وهو قياس وقسماه والقياس اقتراني واستثنائي
والاول باعتبار الصورة القريبة اربعة والبعيدة اثنان وباعتبار المادة
القريبة خمسة والبعيدة اربعة والثاني متصل ومنفصل ونتايجهما امران وكذا غير الحقيقي
من المنفصل ومنه حقيقة والاخيران يفيدان الظن وتفاصيل هذه الاشياء
مذكورة في غير هذا الفن والتعقل والتجرد متلازمان لاستلزام انقسام
المحل انقسام الحال فان تشابهت عرض الوضع للمجرد والا تركب مما لا يتناهى
ولاستلزام التجرد صحة المعقولية المستلزمة لامكان المصاحبة **ومنها** القدرة
ويفارق الطبيعة والمزاج بمقارنة الشعور والمغايرة في التابع ومصححة للفعل
بالنسبة الى الفاعل وتعلقها بالطرفين وبتقديم الفعل لتكليف الكافر والثاني
ولزوم احد المحالين لولاه ولا يتحد وقوع المقدور مع تعدد القادر ولا استبعاد
في تماثلها وتقابل العجز تقابل العدم والملكة ويضاد الخلق لتضاد احكامها

ومنها

43

**ومنها** اللذة والالم وهما نوعان من الادراك تخصيصا باضافة ويختلف بالقياس وليست
اللذة خروجا عن الحالة الغير الطبيعية لا غير وقد يستند الالم الى التفرق وكل منهما حسي
وعقلي وهو اقوى **ومنها** الارادة والكراهة وهما نوعان من العلم واحدهما الازم
مع التقابل ويتغاير اعتبارهما بالنسبة الى الفاعل وغيره وقد يتعلقان بذاتيهما بخلاف
الشهوة والنفرة فهذه الكيفيات النفسانية التي ذكرت يفتقر الى الحيوة وهي صفة
يقتضي الحس والحركة مشروطة باعتدال المزاج عندنا اعتدالا نوعيا فلا بد من البنية
ويفتقر الى الروح وتقابل الموت تقابل العدم والملكة **ومن** الكيفيات النفسانية
الصحة والمرض والفرح والحزن والغضب والخوف والهم والخجل والحقد والمختصة
بالكميات المتصلة كالاستقامة والانحناء والتقعر والتقبب والشكل و
الخلقة والمنفصلة كالزوجية والفردية فالمستقيم اقصر الخطوط الواصلة
بين النقطتين وكما انه موجود فكذا الدايرة والتضاد منتف عن المستقيم والمستدير
وكذا عارضهما والشكل هيئة احاطة الحد او الحدود بالجسم ومع انضمام اللون يحصل
الخلقة **الثالث** المضاف حقيقي ومشهوري ويجب فيه الانعكاس والتكافؤ بالقوة
والفعل ويعرض الاضافة للموجودات اجمع وثبوتها ذهني والا تسلسل ولا يقع
تعلق الاضافة بذاتها ولتقدم وجودها عليه وللزوم عدم التناهي في كل مرتبة من
مراتب الاعداد وتكرر صفاته تعالى ويحصل كل مضاف مشهوري بمضاف حقيقي فيعرض له
الاختلاف والاتفاق اما باعتبار امر زايد في الطرفين او احدهما **الرابع** الاين
وهو النسبة الى المكان وانواعه اربعة عند قوم وهي الحركة والسكون والاجتماع
والافتراق فالحركة كمال اول لما بالقوة من حيث هو بالقوة او حصول الجسم في
مكان بعد آخر ووجودها ضروري ويتوقف على المتقابلين والعلتين والمسافة

اليه والمقدار فمنه وما اليه قد يتحدان محلا وقد يتضادان ذاتا وعرضا ولهما
اعتباران متقابلان لان احدهما بالنظر الى ما بقي الآخر ولو اتحدت العلتان انتفى
المعلول وعم بخلاف الطبيعة المختلفة المستلزمة في حاليها والمنسوب اليه اربع
فان بسائط الجوهر توجد دفعة ومركباتها تعدم بعدم اجزائها والمضاف تابع و
كذا متى والجدة تعدم دفعة ولا يعقل حركة في مقولتي الفعل والانفعال ففي الكم
اعتبارين كدخول الماء في القارورة المكبوبة عليه وكصدع الآنية عند الغليان
وحركة اجزاء المغتذي في جميع الاقطار على التناسب وفي الكيف الاستحالة
المحسوس بطلان الكمون والبروز لتكذيب الحس لهما وفي الاين والوضع ظاهر
ويعرض لها وحدة باعتبار وحدة المقدار والمحل والقابل والاختلاف المتقابلين
والمنسوب اليه مقتض للاختلاف ويتضاد الاوليين لتضاد ولا مدخل للمتقابلين
والفاعل في الانقسام وتعرض لها كيفية تشتد فتكون الحركة سريعة وتضعف
فتكون ولا يختلف بهما الماهية وسبب البطوء الممانعة الخارجية والداخلية
لا تخلل السكنات والا لما احس مما اتصف بالمقابل ولا انفصال الذوات الزوايا
والانعطاف لوجود زمان بين آني الميلين والسكون حفظ النسب فهو ضد تقابل
الحركتين وفي غير الاين حفظ النوع ويتضاد لتضاد ما فيه من الكون طبيعي وقسري
وارادي فطبيعي الحركة انما يحصل عند مقارنة امر غير طبيعي ليرد الجسم اليه فيقف
فلا يكون دورية وقسريتها مستندة الى قوة مستفادة قابلة للضعف وطبيعي
السكون مستند الى الطبيعة مطلقا ويعرض البساطة ومقابلها للحركة
خاصة ولا يعلل الجنس ولا انواعه بما يقتضي الدور **الخامس** متى وهو
النسبة الى الزمان واطرافه والزمان مقدار الحركة من حيث التقدم والتأخر

العارضان



العارضان لها باعتبار آخر وانما يعرض المقولة بالذات للمتغيرات وبالعرض لمعروضها ولا
يفتقر وجود معروضها وعدمه اليه والطرف كالنقطة وعدمه في الزمان وحدوث العالم
يستلزم حدوثه **السادس** الوضع وهو هيئة تعرض للجسم باعتبار نسبتين وفيه
تضاد وشدة وضعف **السابع** الملك وهو نسبة التملك **الثامن والتاسع**
ان يفعل وان ينفعل والحق ثبوتهما ذهنا والا لزم التسلسل

## المقصد الثالث

في اثبات الصانع وصفاته وآثاره وهو فصول

### الفصل الاول

في وجوده الموجود ان كان واجبا فهو المطلوب والا استلزمه لاستحالة الدور والتسلسل

### الفصل الثاني

في صفاته تعالى وجود العالم بعد عدمه ينفي الايجاب والواسطة
غير معقولة ويمكن عروض الوجوب والامكان للاثر باعتبارين ويمكن اجتماع
القدرة على المستقبل مع العدم في الحال وانتفاء الفعل ليس لعدم الضد وعمومية
العلة يستلزم عمومية الصفة والاحكام والتجرد واستناد كل شيء اليه
دلائل العلم والاخير عام والتغاير اعتباري ولا يستدعي العلم صورا مغايرة
للمعلومات عنده لان نسبة الحصول اليه اشد من نسبة الصور المعقولة
لنا وتغير الاضافات ممكن ويمكن اجتماع الوجوب والامكان باعتبارين
فكل قادر عالم حي بالضرورة وتخصيص بعض الممكنات بالايجاد في وقت يدل
على ارادته تعالى وليست زائدة على الداعي والا لزم التسلسل او تعدد القدماء
والنقل دل على اتصافه تعالى بالادراك والعقل على استحالة الآلات وعمومية قدرته
يدل على ثبوت الكلام والنفساني غير معقول وانتفاء القبح يدل على صدقه ووجوب
الوجود يدل على سرمديته ونفي الزائد والشريك والمثل والتركيب بمعانيه والضد والتحيز
والحلول والاتحاد والجهة وحلول الحوادث فيه والحاجة والالم مطلقا واللذة المزاجية

والمعاني والأحوال والصفات الزائدة عينا ورؤيته وسؤال موسى عليه السلم لقومه و
النظر لا يدل على الرؤية مع قبول التأويل وتعليق الرؤية باستقرار المتحرك لا يدل على
الامكان واشتراك المعلولات لا يدل على اشتراك العلل مع منع التعليل والحصر وعلى ثبوت
الجود والملك والتمام وغيرها والحقيقية والخيرية والحكمة والتجبر والقهر والقيومية
واما اليد والوجه والقدم والرحمة والكرم والرضا والتكوين فراجعة الى ما تقدم

**الفصل الثالث** في افعاله تعالى الفعل المتصف بالزايد اما حسن او قبيح والحسن
اربعة وهما عقليان للعلم بحسن الاحسان وقبح الظلم من غير شرع ولانتفائهما
مطلقا لو ثبتا شرعا ولجاز التعاكس ويجوز التفاوت في العلم لتفاوت
التصور وارتكاب اقل القبيحين مع امكان التخلص والجبر باطل واستغناؤه و
علمه يدلان على انتفاء القبيح عن افعاله تعالى مع قدرته عليه لعموم النسبة ولا ينافي
الامتناع اللاحق ونفي الغرض يستلزم العبث ولا يلزم عوده اليه وارادة القبيح
قبيحة وكذا ترك ارادة الحسن والامر والنهي وبعض الافعال مستندة الينا والمغلوبية
غير لازمة والعلم تابع والضرورة قاضية باستناد افعالنا الينا والوجوب للداعي لا ينافي
القدرة كالواجب والايجاد لا يستلزم العلم الا مع اقتران القصد فيكفي الاجمالي ومع
الاجتماع يقع مراده تعالى والحدوث اعتباري وامتناع الجسم بغيره وتعذر المماثلة في بعض
الافعال لتعذر الاحاطة ولا نسبة في الخيرية بين فعلنا وفعله والشكر على مقدمات
الايمان والسمع متأول ومعارض بمثله والترجيح معنا وحسن المدح والذم على المتولد
يقتضي العلم باضافته الينا والوجوب باختيار السبب لاحق والذم في القاء الصبي عليه
لا على الاحراق والقضاء والقدر ان اريد بهما خلق الفعل لزم المحال او الالزام صح في الواجب
خاصة او الاعلام صح مطلقا وقد بينه امير المؤمنين عليه السلم في حديث الاصبغ

والاضلال



والاضلال اشارة الى خلاف الحق وفعل الضلالة والاهلاك والهدى مقابل والاولان
منفيان عنه تعالى وتعذيب غير المكلف قبيح وكلام نوح عليه السلم مجاز والخدمة ليست عقوبة
والتبعية في بعض الاحكام جائزة والتكليف حسن لاشتماله على مصلحة لا تحصل بدونه
بخلاف الجرح ثم التداوي والمعاوضات والشكر باطل ولان النوع محتاج الى التعاضد
المستلزم للشريعة النافع استعمالها في الرياضة وادامة النظر في الامور العالية
وتذكر الانذارات المستلزمة لاقامة العدل مع زيادة الاجر والثواب واجب
لزجره عن القبايح وشرائط حسنه انتفاء المفسدة وتقدمه ولمكان متعلقه وثبوت
صفة زائدة على حسنه وعلم المكلف بصفات الفعل وقدر المستحق عليه وامتناع القبايح
عليه وقدرة المكلف على الفعل وعلمه به وامكانه ولمكان الآلة ومتعلقه اما علم عقلي او
سمعي واما ظن واما عمل وهو منقطع للاجماع ولايصال الثواب وعلة حسنه عامة
وضرر الكافر بسوء اختياره وهو مفسدة لا من حيث التكليف بخلاف ما شرطناه
والفايدة ثابتة واللطف واجب ليحصل الغرض به فان كان من فعله تعالى وجب عليه
تعالى وان كان من المكلف وجب على الله تعالى ان يشعره به ويوجبه وان كان من غيرهما
شرط في التكليف العلم بالفعل ووجوه القبح منفية والكافر لا يخلو من لطف والاخبار
بالسعادة والشقاوة ليست مفسدة وقبح منه تعالى التعذيب مع منعه دون الذم
ولا بد من المناسبة والا ترجح بلا مرجح الى المنتسبين ولا يبلغ الالجاء ويعلم
المكلف اجمالا او تفصيلا ويزيد اللطف على جهة الحسن ويدخله التخيير والشرط
حسن الابتداء وبعض الالم قبيح يصدر عنا خاصة وبعضه حسن يصدر عن
الله تعالى وعنا وحسنه اما للاستحقاق او لاشتماله على النفع او دفع الضرر
الزايدين او لكونه عاديا او على وجه الدفع ولا بد في المشتمل على النفع من اللطف

ويجوز في المستحق كونه عقاباً ولا يكون اللطف في الم المكلف في الحسن ولا يحسن مع

اشتمال اللذة على لطفيته ولا يشترط في الحسن اختيار المتألم بالفعل والعوض

نفع مستحق خال عن تعظيم واجلال ويستحق عليه تعالى بانزال الالم وتفويت المنافع

لمصلحة الغير وانزال الغموم سواء استندت الى علم ضروري او مكتسب او ظن لا ما

يستند الى فعل العبد وامر عباده بالمضار او اباحته وتمكين غير العاقل بخلاف الاحراق

عند الالقاء في النار والقتل عند شهادة الزور والانتصاف واجب عليه عقلاً وسمعاً

فلا يجوز تمكين الظالم من الظلم دون عوض في الحال يوازي ظلمه فان كان المظلوم من اهل

الجنة فرق الله تعالى اعواضه على الاوقات او تفضل الله عليه بمثلها وان كان المظلوم من اهل

العقاب اسقط بها اجزاء من عقابه يوازي تلك الاعواض بحيث لا يظهر له التخفيف

بان يفرق الناقص على الاوقات ولا يجب دوامه لحسن الزائد بما يختار معه الالم

وان كان منقطعاً ولا يجب حصوله في الدنيا لاحتمال مصلحة التاخير والالم على

القطع ممنوع مع انه غير محل النزاع ولا يجب اشعار صاحبه بايصاله عوضاً ولا يتعين

منافعه ولا يصح اسقاطه والعوض عليه تعالى يجب تزايده الى حد الرضا عند كل عاقل وان

كان علينا يجب مساواته واجل الحيوان الوقت الذي علم الله تعالى بطلان حياته فيه و

المقتول يجوز فيه الامران لولاه ويجوز ان يكون الاجل لطفاً للغير لا للمكلف والرزق

ما صح الانتفاع به ولم يكن لاحد منعه والسعي في تحصيله قد يجب وقد يستحب وقد

يباح وقد يحرم والسعر تقدير العوض الذي يباع به الشيء وهو رخص وغلاء ولا

بد من اعتبار العادة والوقت والمكان ويستندان الى الله تعالى والينا ايضاً والاصلح

قد يجب لوجود الداعي وانتفاء الصارف **المقصد الرابع** في النبوة البعثة

حسنة لاشتمالها على فوائد كمعاضدة العقل فيما يدل عليه العقل واستفادة الحكم فيما





لا يدل وازالة الخوف واستفادة الحسن وقبح النافع والضار وحفظ النوع الانساني و

تكميل اشخاصه بحسب استعداداتهم المختلفة وتعليمهم الصنايع الخفية والاخلاق

والسياسات والاخبار بالثواب والعقاب فيحصل اللطف للمكلف وشبهه البراهمة

باطلة لما تقدم وهي واجبة لاشتمالها على اللطف في التكاليف العقلية ويجب

في النبي العصمة ليحصل الوثوق فيحصل الغرض ولوجوب متابعته وضدها والانكار

عليه وكمال العقل والذكاء والفطنة وقوة الراي وعدم السهو وكل ما ينفر من دناءة

الاباء وعهر الامهات والفظاظة والغلظة والابنة وشبهها والاكل على الطريق و

شبهه وطريق معرفة صدقه ظهور المعجزة على يده وهو ثبوت ما ليس بمعتاد او نفي

ما هو معتاد مع خرق العادة ومطابقة الدعوى وقصة مريم وغيرها يعطي جواز ظهورها

على يد الصالحين ولا يلزم خروجه عن الاعجاز ولا التنفر ولا عدم التميز ولا ابطال دلالته

ولا العمومية ومعجزاته قبل النبوة تعطي الارهاص وقصة مسيلمة وفرعون وابرهيم

يعطي جواز اظهار المعجزة على العكس ودليل الوجوب يعطي العمومية ولا يجب الشريعة

وظهور معجزة القران وغيره مع اقتران دعوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله يدل على نبوته

والتحدي مع الامتناع وتوافر الدواعي يدل على الاعجاز والمنقول معناه متواتر من المعجزات

يعضده واعجاز القران قيل لفصاحته وقيل لاسلوبه وفصاحته وقيل للصرفة والكل محتمل

والنسخ تابع للمصالح وقد وقع حيث حرم على نوح بعض ما احل لمن تقدم واوجب

الختان بعد تاخيره وحرم الجمع بين الاختين وغير ذلك من الاحكام وخبرهم عن موسى عليه السلام

بالتابيد مختلق ومع تسليمه لا يدل على المراد قطعاً والسمع دل على عموم نبوته صلى الله عليه وآله

وهو افضل من الملائكة وكذا غيره من الانبياء لوجود المضاد للقوة العقلية وقهره

على الانقياد لها **المقصد الخامس** في الامامة الامام لطف فيجب نصبه على الله تعالى

تحصيلاً للغرض والمفاسد معلومة الانتفاء وانتفاء الصارف للطف فيه معلوم للعقلاء ووجوده
لطف وتصرفه لطف آخر وعدمه منّا وامتناع الدّين بوجوب عصمته ولانه حافظ للشرع
ولوجوب الانكار عليه لو اقدم على المعصية فيضاد امر الطاعة ويفوت الغرض من نصبه
ولانحطاط درجته عن اقل العوام ولا ينافي العصمة القدرة ولقبح تقديم المفضول معلوم
ولا ترجيح في المساوي والعصمة يقتضي النص وسيرة النبي صلى الله عليه وآله وهما مختصان
بعلي عليه السلم وللنص الجلي في قوله صلى الله عليه وآله سلّموا على علي بإمرة المؤمنين
وانت الخليفة بعدي وغيرهما ولقوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا
الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم راكعون وانما اجتمعت الاوصاف في
علي عليه السلم ولحديث الغدير المتواتر ولحديث المنزلة المتواتر ولاستخلافه
على المدينة فيعم للاجماع ولقوله صلى الله عليه وآله انت اخي ووصيي وخليفتي
من بعدي وقاضي ديني ولانه افضل وامامة المفضول قبيحة عقلاً ولظهور
المعجزة على يده كقلع باب خيبر ومخاطبة الثعبان ورفع الصخرة العظيمة
عن القليب ومحاربة الجن ورد الشمس الى غير ذلك وادعى الامامة فيكون صادقاً
ولسبق كفر غيره فلا يصلح للامامة غيره فتعين هو ولقوله تعالى وكونوا مع الصادقين
ولقوله تعالى واولوا الامر منكم ولان الجماعة غير علي غير صالح للامامة لظلمهم
بتقديم كفرهم وخالف ابو بكر كتاب الله في منع ارث رسول الله صلى الله عليه وآله
بخبر رواه ومنع فاطمة عليها السلم فدكاً مع ادعاء النحلة لها وشهد علي وام ايمن
فلم يصدقهم وصدق الازواج في ادعاء الحجرة لهن من غير شاهد ولهذا ردها
عمر بن عبد العزيز واوصت فاطمة ان لا يصلي عليها ابو بكر فدفنت ليلاً ولقوله
اقيلوني فلست بخيركم وعلي فيكم ولقوله ان له شيطاناً يعتريه ولقول عمر

كانت



كانت بيعة ابي بكر فلتة وقى الله المسلمين شرها فمن عاد الى مثلها فاقتلوه وشك
عند موته في استحقاقه للامامة وخالف الرسول في الاستخلاف وفي توليته من عزله
وفي التخلف عن جيش اسامة مع علمهم بقصد البعد وولى اسامة عليهم فهو افضل
وعلي لم يولّ عليه احد وهو افضل من اسامة ولم يتول عملاً في زمانه واعطاه سورة
براءة فنزل جبرئيل عليه وامره برده واخذ السورة منه وان لا يقرأها الا هو او واحد
من اهله فبعث بها علياً عليه السلم ولم يكن عارفاً بالاحكام حتى قطع يسار سارق
واحرق بالنار ولم يعرف الكلالة ولا ميراث الجدة واضطرب في كثير من احكامه ولم
يحد خالداً ولا اقتص منه ودفن في بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وقد نهى
الله عن دخوله في حيوته وبعث الى بيت امير المؤمنين عليه السلم لما امتنع عن البيعة
فاضرم فيه النار وفيه فاطمة عليها السلم وجماعة من بني هاشم ورد عليه الحسنان
عليهما السلم لما بويع وندم على كشف بيت فاطمة وامر عمر برجم امرأة حاملة و
اخرى مجنونة فنهاه علي عليه السلم فقال لولا علي لهلك عمر وشك في موت
النبي صلى الله عليه وآله حتى تلا عليه ابو بكر انك ميت وانهم ميتون فقال
كاني لم اسمع هذه الآية وقال كل الناس افقه من عمر حتى المخدرات في الحجال
لما منع من المغالاة في الصداق واعطى ازواج النبي صلى الله عليه وآله واقرض
ومنع اهل البيت من خمسهم وقضى في الجد بمائة قضية وفضّل في القسمة ومنع
المتعتين وحكم في الشورى بضد الصواب وخرق كتاب فاطمة عليها السلم وولى
عثمان من ظهر فسقه حتى احدثوا في امر المسلمين ما احدثوا وآثر اهله واقاربه
بالاموال وحمى لنفسه ووقع منه اشياء منكرة في حق الصحابة فضرب ابن
مسعود حتى مات واحرق مصحفه وضرب عماراً حتى اصابه فتق وضرب اباذر

ونفاه الى الربذة واسقط القود عن ابن عمر والحد عن الوليد مع وجوبهما عليهما وخالفه
الصحابة حتى قتل وقال امير المؤمنين عليه السلام قتله الله ولم يدفن الا بعد ثلث وغابوا عنه
عن بدر واحد والبيعة وعلي افضل الصحابة لكثرة جهاده وعظم بلائه في وقايع النبي صلعم
باجمعها ولم يبلغ احد درجته في غزاة بدر واحد ويوم الاحزاب وخيبر وحنين وغيرها
من الوقايع ولانه اعلم لقوة حدسه وشدة ملازمته للرسول عليه السلام ورجعت الصحابة
اليه في اكثر الوقايع غلطهم وقال النبي صلى الله عليه وآله اقضاكم علي واستند الفضلاء
في جميع العلوم اليه واخبر هو بذلك ولقوله تعالى وانفسنا وانفسكم ولكثرة سخائه
على غيره وكان ازهد الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله واعبدهم واحلمهم واشرفهم
خلقا واقدمهم ايمانا وافصحهم لسانا واسدهم رايا واكثرهم حرصا على اقامة
حدود الله واحفظهم لكتاب الله العزيز ولاخباره بالغيب واستجابة دعائه وظهور
المعجزات عنه ووجوب المحبة والنصرة ومساواته للانبيا وخبر الطاير والمنزلة والغدير
وغيرها ولانتفاء سبق كفره وكثرة الانتفاع به وغيره بالكمالات النفسانية والبدنية
والخارجية وللنقل المتواتر دل على امامة الاحد عشر ولوجوب العصمة وانتفائها
عن غيرهم ووجود الكمالات فيهم ومحاربوا علي كفرة ومخالفوه فسقة المقصد الخامس (السادس)
في المعاد والوعد والوعيد وما يتصل بذلك حكم المثلين واحد والسمع دل على امكان
التماثل و تر ووجوب الخلاء واختلاف المقتضيات والامكان يعطي جواز العدم
والسمع دل عليه ويتاول في المكلف بالتفريق كما في قصة ابرهيم عليه السلام واثبات الفنا
غير معقول لانه ان قام بذاته لم يكن ضدا وكذا ان قام بالجوهر ولانتفاء الاولوية
ولاستلزامه انقلاب الحقايق والتسلسل واثبات بقائه الى محل يستلزم الترجيح بلا
مرجح واجتماع النقيضين واثباته في محل يستلزم توقف الشيء على نفسه اما ابتداء

او بواسطه



او بواسطة ووجوب ايفاء الوعد والحكمة يقتضي وجوب البعث والضرورة قاضية بثبوت
الجسماني من دين محمد صلى الله عليه وآله مع امكانه فلا يجب اعادة فواصل المكلف وعدم
انخراق الافلاك وحصول الجنة فوقها ودوام الحيوة مع الاحتراق وتولد البدن من غير
التولد وتناهي القوى الجسمانية استبعادات ويستحق الثواب والمدح بفعل
الواجب والمندوب وفعل ضد القبيح والاخلال به بشرط فعل الواجب لوجوبه او
لوجه وجوبه والمندوب كذلك والضد لانه ترك القبيح والاخلال لانه اخلال به
والمشقة من غير عوض ظلم اذ لو امكن الابتداء به كان عبثا وكذا يستحق العقاب
والذم بفعل القبيح والاخلال بالواجب لاشتماله على اللطف والسمع ولامتناع
في اجتماع الاستحقاقين باعتبارين وايجاب المشقة في شكر النعم قبيح ولقضاء
العقل به مع الجهل ويشترط في استحقاق الثواب كون الفعل والاخلال به شاقا لانه
الندم على فعله ولانتفاء النفع العاجل اذا فعل للوجه ويجب اقتران الثواب بالتعظيم
والعقاب بالاهانة للعلم الضروري باستحقاقهما مع فعل موجبهما ويجب دوامهما
لاشتمالهما على اللطف ولدوام المدح والذم ولحصول نقيضيهما لولاه ويجب
خلوصهما والا لكان الثواب انقص حالا من العوض والتفضل على تقدير حصوله
فيهما وهو داخل في الزجر وكل ذي مرتبة في الجنة لا يطلب الازيد ويبلغ سرورهم
بالشكر الى حد انتفاء المشقة وغناهم بالثواب ينفي عنهم مشقة ترك القبايح واهل
النار يلجئون الى ترك القبيح ويجوز توقف الثواب على شرط والا لانتفت للعارف
بالله تعالى خاصة وهو مشروط بالموافاة لقوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملك
ومن يرتدد منكم عن دينه والاحباط باطل لاستلزامه الظلم ولقوله تعالى فمن يعمل
مثقال ذرة خيرا يره ولعدم الاولوية اذا كان الاخر ضعيفا وحصول المتنافيين

مع التساوي والكافر مخلد وعذاب صاحب الكبيرة منقطع لاستحقاق الثواب بايمانه ولقبحه
عند العقلاء والسمعيات متاولة ودوام العقاب مختص بالكافر والعفو واقع لانه حقه
تعالى فجاز اسقاطه ولانه احسان والسمع والاجماع على الشفاعة فقيل لزيادة
المنافع ويبطل بنا في حقه ونفى المطاع لا يستلزم نفي المجاب وباقي السمعيات
متاولة بالكفار وقيل في اسقاط المضار والحق صدق الشفاعة فيهما وثبوت
الثاني لقوله عليه السلم ادخرت شفاعتي لاهل الكباير من امتي والتوبة واجبة
لدفعها الضرر ولوجوب الندم على كل قبيح واخلال بواجب ويندم على القبيح
لقبحه والا انتفت التوبة وخوف النار ان كان الغاية فكذلك فكذا الاخلال
بالواجب فلا يصح من البعض ولا يتم القياس على الواجب ولو اعتقد فيه الحسن
صح وكذا المستحقر والتحقيق ان ترجيح الداعي الى الندم عن البعض ولا يبعث عليه
وان اشترك الترجيح اشترك وقوع الندم وبه تتاول كلام امير المؤمنين واولاده
عليهم السلم والا لزم الحكم ببقاء الكفر على التائب منه والمقيم على الصغيرة والذنب
وان كان في حقه تعالى من فعل قبيح كفى فيه الندم والعزم وفي الاخلال بالواجب
اختلف حكمه في بقائه وقضائه وعدمهما وان كان في حق آدمي استتبع ايصاله
ان كان ظلما والعزم عليه مع التعذر والارشاد ان كان اضلالا وليس ذلك
جزءا من التوبة ويجب الاعتذار على العقاب مع بلوغه وفي ايجاب التفصيل
مع الذكر اشكال وفي وجوب التجديد اشكال وكذا المعلول مع العلة ووجوب
سقوط العقاب بها والعقاب يسقط بها لا بكثرة ثوابها لانها قد تقع محبطة
ولولاه انتفى الفرق بين التاخير والتقديم والاختصاص ولا يقبل في الآخرة
لانتفاء الشرط وعذاب القبر واقع لامكانه وتواتر السمع بوقوعه وساير





السمعيات من الميزان والصراط والحساب وتطاير الكتب ممكنة دل السمع
على ثبوتها فيجب التصديق بها والسمع دل على ان الجنة والنار مخلوقتان الآن
والمعارضات متاولة والايمان التصديق بالقلب واللسان ولا يكفي الاول
لقوله تعالى واستيقنتها انفسهم ونحوه ولا الثاني لقوله تعالى قل لم تؤمنوا
ولكن قولوا اسلمنا والكفر عدم الايمان اما مع الضد او بدونه و
الفسق الخروج عن طاعة الله تعالى مع الايمان به والنفاق اظهار الايمان
واخفاء الكفر والفاسق مؤمن لوجود حده فيه والامر بالمعروف واجب
وكذا النهي عن المنكر وبالمندوب مندوب سمعا والا لزم خلاف
الواقع او الاخلال بحكمة الله تعالى وشرطهما علم
فاعلهما بالوجه وتجويز التاثير وانتفاء
المفسدة تم كتاب التجريد
بعون الملك المجيد
في شهر ذي حجة
سنة ١٠٦٨
تم


